

الحد من مخاطر التطرف بين اللاجئين

دروس مستفادة للشرق الأوسط من واقع الأزمات السابقة

باربرا سود (Barbara Sude)، وديفيد ستبينز (David Stebbins)، وسارة ويلانت (Sarah Weilant)

اعتبارًا من حزيران / يونيه 2015، أجبرت الحرب الأهلية التي دامت أربع سنوات في سوريا أكثر من 4 ملايين شخص على الفرار من ديارهم إلى البلدان المجاورة. وقد تلقى أثر هذا التدفق إلى لبنان والأردن وتركيا – وهي البلدان التي تلقت أكبر عدد من اللاجئين بما يقارب 1.8 مليون نسمة[1] (وفقًا للمفوضيّة الساميّة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015b) – تغطيةً صحفية كبيرة. وكانت المناقشات التي دارت في وسائل الإعلام والتي تناولت المخيمات المزدحمة على وجه الخصوص – أكثر من 200,000 في المخيمات التركية وأكثر من 100,000 في المخيمات الأردنية، فضلاً عن الاشتباكات التي دارت داخل لبنان بين جماعات المعارضة السورية المسلحة – قد ركزت على الخطر المحتمل لوقوع اللاجئين في براثن التطرف، ما يقودهم إلى الدفع بالمسلحين إلى مجموعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية الذي اختار لنفسه هذا الاسم. ومع ذلك، يشير استعراضنا للبحوث الأكاديمية بشأن الحالات التاريخية للسكان الفارين من النزاعات المسلحة – بالإضافة إلى رصيد الخبرات المتراكم لدى الخبراء في شؤون اللاجئين ممن تمت مقابلتهم من أجل هذا التحليل[2] – إلى أن التطرف (أي عملية الانسياق وراء الأيديولوجيات السياسية أو الدينية التي تتبنى فكرة التغيير من خلال العنف) وما يرتبط به من تبنٍ للنزعات المسلحة ليس نتيجة محتومة؛ إذ يمكن التخفيف من حدة المخاطر إذا ما اعتمد أصحاب الشأن الرئيسيون سياساتٍ شاملة تتجاوز الاحتياجات الفورية لإنقاذ الأرواح ومعالجة قضايا مثل تأثير اللاجئين على البلدان التي تستضيفهم. وكانت هذه السياسات – التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من التخطيط للأزمة السورية – نادرةً في الأزمات الإنسانية الكبرى الماضية، بل وحتى اليوم يظل من الوارد أن يصعب تنفيذها والمحافظة عليها. ومع ذلك – وعلى حد تعبير أحد المتخصصين الجامعيين الذين تحدثنا معهم – "فلا يوجد حل إنساني [فقط]"، خاصةً عندما تستمر الأزمة لسنوات.

وبغية إعداد هذه المقالة الاستكشافية، فقد نظرنا في كيفية نشوء التطرف، بما يشمل العوامل والدوافع الداخلية والخارجية، بما في ذلك إدارة الأزمات – بدلاً من السعي لمعالجة المسألة الأكثر الصعوبة والمتمثلة في ***سبب*** اختيار الأفراد للانضمام إلى جماعات مسلحة. تركز معظم بياناتنا التاريخية على المجموعات، مما يترك الدوافع الشخصية غامضة. تتناول بعض الدراسات السابقة الصادرة عن المنظمات غير الحكومية (NGOs)

الأفراد، إلّا أن الدوافع يبدو وأنها تختلف بعض الشي عن الأسباب التي تدفع الأفراد من غير اللاجئين إلى التطرف (منظمة Mercy Corps (فيلق الرحمة)، غير مؤرخ). وفي معظم الحالات التي يعيش اللاجئون فيها في معسكرات مزدحمة ومعزولة جغرافيًا، فقد وقع نشاط إجرامي، والذي أحيانًا ما كان يشوبه العنف، وذلك على شاكلة التهريب وسرقة الماشية والإتجار بالمخدرات والاعتداء والقتل والاغتصاب. ولا يسعى هذا المنظور إلى معالجة دور الجريمة إلا الإشارة إلى أن الجريمة لم تؤدِ بالضرورة إلى تشكيل ميلشيات أو منظمات إرهابية منظمة، ولا أدى الفقر إلى هذه النهاية. نعم، كان اللاجئون الشباب العاطلون في أواخر سن المراهقة وأوائل العشرينات عرضة للتطرف، ولكن وجود أعداد كبيرة من الشباب لم يكن تهديدًا في حد ذاته.

وإنما تنامت المخاطر بفعل حزمة من العوامل تشمل الوضع الجغرافي للاجئين ووضعهم القانوني، ومستوى الدعم الاجتماعي والاقتصادي للسكان المحليين في تلك المواقع، ووجود الجماعات المسلحة في مناطق اللاجئين، ولعل العوامل الأشد خطورة تتمثل في سياسات وإجراءات البلد المستضيف، بما في ذلك قبوله للمنظمات المتشددة وقدرته على توفير الأمن. وخلصت نتائج أخرى إلى أن البلدان المستقبلة للاجئين تقع بطبيعة الحال تحت ضغوط اقتصادية وأمنية كبيرة، إلى جانب غيرها من الضغوط الأخرى، فلا تقوم دائمًا بالإبلاغ عن مشاركة اللاجئين في أعمال العنف بشكل موضوعي. ويشوب بعض روايات الحكومات عن حوادث العنف غياب المصداقية والمبالغات من خلال وسائل الإعلام، أو الانحياز ضد بعض قطاعات اللاجئين، مما يُعقِّد التحليل.

بالنسبة للحالة الراهنة للاجئين السوريين، فلنا أن نتمسك بحالة من التفاؤل المشوب بالحذر، إذ يبدو أن العنف القائم داخل المخيمات أقل شيوعًا مما هو عليه في العديد من الحالات التاريخية. ولدى المجتمع الدولي الأفكار الصحيحة، كما أن لديه بعض الخطط مثل الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP) لمعالجة العديد من عوامل الخطر الرئيسية، مثل السكن خارج المخيمات، وتوفير التعليم الثانوي والعالي، والدعم الموجه للمجتمعات المستضيفة (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقًا لبيانات غير مؤرخة (a) وغير مؤرخة (b)). ويطرح السؤال التالي نفسه: هل سيستمر الالتزام على المدى الطويل؟ مع العلم بأن متوسط عمر سيناريوهات اللاجئين هو 17 عامًا (كويك، 2011). ويعاني البرنامج السوري بالفعل من فجوات كبيرة في التمويل، ومن غير المؤكد كم من الوقت سيكون بمقدور المانحين الحفاظ على نوعية البرنامج الشامل متعدد الجوانب الذي تتطلبه الخطة. وكما هو الحال في الأزمات الأخرى، فقد يتحول المانحون في نهاية المطاف إلى الأزمة الأخيرة قصيرة الأجل، أو يعطون الأولوية للقضايا الهامة ولكن الأكثر اجتذابًا للتعاطف، مثل الأطفال الصغار الجوعى والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنس) – أكثر من الحيلولة دون السخط والتشدد على المدى الطويل. وبالإضافة إلى مشكلات التمويل، فقد ينفد صبر البلدان المستضيفة فتلجأ إلى تشديد القيود المفروضة على اللاجئين، كما حدث في العام الماضي في لبنان والأردن.[3] قال أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مارس/ آذار 2015: ”. . . معظم اللاجئين السوريين . . لا يرون أي احتمال للعودة إلى ديارهم في المستقبل القريب، وأمامهم فرصة ضئيلة لإعادة بدء حياتهم في المنفى. . . . ومع النقص المنهجي في تمويل القضايا الإنسانية، فلا يتوفر من المساعدات ما يكفي لتلبية الاحتياجات الهائلة، كما لا يتوفر الدعم التنموي الكافي للبلدان المستضيفة. . .“ (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015a).

تتربع الولايات المتحدة على قائمة أكبر المانحين، وقامت جميع البلدان المانحة بزيادة تبرعاتها هذا العام. غير أن بعض البرامج التي اتضح من خلال الحالات التاريخية التي تناولناها أنها أكثر فعالية في التخفيف من حدة التطرف ظلت أبعد ما تكون عن تحقيق أهداف التمويل والتنفيذ. ويبدو أنه لا سبيل إلى تجنب الميزانيات المحدودة، ولكن ما يمكن للولايات المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية أن تتجنبه هو خفض التمويل لمجرد أن الوضع قد "طال أمده أكثر من اللازم"، أو إسقاط بعض البرامج مثل التعليم ما بعد الابتدائي أو دعم المجتمعات المحلية التي لم تكن موجودة

في الحالات التاريخية. وسيتطلب التخفيف من التطرف أيضًا التعاون بين المنظمات ومجالات الخبرة المتعددة بما يتجاوز المساعدات الإنسانية.

"الصور النمطية" لتحوّل اللاجئين إلى راديكاليين تقدم صورة مختلطة

كانت جميع الحالات التاريخية (الجدول 1) التي درسناها قد شملت سكان فارين من صراع مسلح أو قمع سياسي أو عرقي يغلفه العنف في كثير من الأحيان، بدلاً من الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية. وتبرُز عدة حالات بفعل ارتباطها بظهور جماعات مسلحة تثير العنف خارج مستوطنات اللاجئين أو تنطوي على تطرف مباشر لعناصر من اللاجئين. فعلى سبيل المثال، هناك شبه إجماع على أن الحرب الأفغانية السوفياتية في الثمانينات والفترة التي تلتها مباشرةً قد أفرزت عددًا من الجماعات المتطرفة التي مضت في ارتكاب أعمال عنف في أماكن أخرى، أو أن هذه الجماعات كانت تقوم في بعض الأحيان بتجنيد لاجئين أفغان في باكستان.

وبالمثل، يبدو أن عمليات النهب التي قام بها اللاجئون الهوتو في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر التسعينيات يؤكد الخطر الذي يمثله وجود أعداد كبيرة من اللاجئين. وإذا ما نظرنا إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والصوماليين في كينيا، والمسلمين البورميين في بنغلاديش، أو الإريتريين في السودان، فيمكننا أن نشير إما إلى الجماعات المتطرفة أو الانتشار عبر الحدود. وحتى في هذه الحالات، فقد تباين حجم المشكلة مع مرور الوقت أو كان عدد اللاجئين المنخرطين بشكل مباشر محدودًا. أما اللاجئون الآخرون الذين يعانون من أزمات مماثلة فلا ينساقون إلى التطرف، وأحيانًا ما تكون ملابسات التطرف محل نزاع. وتبين الحالات أن الفقر والحرمان المادي لهما أثر أقل على درجة التطرف بالمقارنة مع ما يتخذه البلد المستضيف والمجتمع الدولي من أفعال أو ما يمتنعان عن اتخاذه من الأفعال.

جدول 1. الحالات التاريخية التي خضعت للدراسة

القضية	التواريخ	مثال على النتائج
1. اللاجئون الروهينجا المسلمون في بنغلاديش — الاضطهاد السياسي والاقتصادي في ظل نظام الحكم بموجب برنامج الحزب الاشتراكي في بورما	1978–1975	قدر ضئيل من التطرف بين اللاجئين
2. اللاجئون الروهينجا المسلمون في بنغلاديش — الاضطهاد السياسي والاقتصادي في ظل نظام مجلس استعادة القانون والنظام في الدولة	1992–1989	تطور الجماعات المتطرفة، بما في ذلك الجهاديين، وإن تم أغلبه خارج تجمعات اللاجئين
3. اللاجئون الأفغان في باكستان وإيران – الغزو السوفيتي	1988–1978	درجة طفيفة من التطرف المبدئي تلاها التجنيد المباشر في صفوف الجماعات المتطرفة
4. اللاجئون الأفغان في باكستان وإيران – الجفاف وعدم الاستقرار السياسي	تسعينيات القرن العشرين	تصاعد وتيرة التجنيد في الجماعات المتطرفة وتصدير نتائجه
5. اللاجئون الصوماليون في كينيا	تسعينيات القرن العشرين – العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	نشاط الجماعات المتطرفة في فترة مبكرة في المخيمات، ولكنه يتناقص
6. اللاجئون الروانديون في جمهورية الكونغو الديمقراطية	تسعينيات القرن العشرين – العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	الجماعات المتطرفة تسيطر على المخيمات، وتنفيذ هجمات عبر الحدود، ثم انتشار العنف في المنطقة.
7. اللاجئون الفلسطينيون في الشرق الأوسط، وخاصة لبنان	1993–1967	الجماعات المتطرفة تسيطر على المخيمات في لبنان، وتشن هجمات عبر الحدود
8. اللاجئون الإريتريون في السودان	1991–1974	جماعات التطرف تسيطر على مناطق اللاجئين الحدودية؛ وتشن هجمات عبر الحدود
٩. اللاجئون العراقيون في الأردن وسوريا	العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	الجماعات المتطرفة من العراق تجند اللاجئين في سوريا بنشاط للقتال عبر الحدود

ما لم تلتمس الجماعات المسلحة المنظمة التخفي في أوساط بقية السكان اللاجئين في بداية الأزمة، فإن خطر التطرف – إن وُجد – يأتي في وقت لاحق، وفقًا لدراسة استقصائية شملت الدراسات السابقة وفحص الحالات التاريخية لدينا.

لقد كشفت مراجعة الدراسات السابقة والمقابلات التي أجريناها عن بعض الجهود الأكاديمية الثاقبة المتعلقة بحالات إضافية تثير مقارنات مدروسة: مثل السكان المشردين داخليًا في الصين خلال الغزو الياباني في ثلاثينيات القرن العشرين، وكذلك أبناء جنوب السودان في كينيا، والبوروندييين في تنزانيا، والليبيريين في غانا في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

الحرمان لا يفسر التطرف

يمثل البقاء على قيد الحياة الأولوية العليا للاجئين على المدى القريب، إذ يعاني اللاجئون من صدمات نفسية عندما يغادرون بلدانهم الأصلية، ويكونون في حاجة ماسة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والمأوى والأمن المادي. وبصفة خاصة عندما يمس الأمر أعدادًا كبيرة من الناس، فإن الأوساط المانحة الدولية عادةً ما تبدي الاستجابة، مع وجود إجراءات قائمة لاستجلاب الإمدادات – حتى في ظل وجود مشكلات تتعلق بتيسير سبل الوصول إلى تلك الإمدادات، أو الخطوط الزمنية، أو مستويات التمويل في بعض الأماكن. ما لم تلتمس الجماعات المسلحة المنظمة التخفي في أوساط بقية السكان اللاجئين في بداية الأزمة، فإن خطر التطرف – إن وُجد – يظهر في وقت لاحق، وفقًا لدراسة استقصائية شملت الدراسات السابقة وفحص الحالات التاريخية لدينا. وعند هذه المرحلة، فلن تفضي هذه التدخلات الإنسانية المجرّبة إلى حل المشكلة.

توليفة عوامل كفيلة برفع المخاطر

في كل حالة اخترنا 16 متغيرًا رأينا أنها قد تكون مشتركة في أي حالة للاجئين، وذلك في جهودنا الرامية للوقوف على المتغيرات الأنسب للتطرف: من حيث أسباب مغادرة الوطن الأصلي، والاختلافات العرقية والدينية، وأعداد اللاجئين، والوضع القانوني، والمنظمات غير الحكومية الرئيسية المعنية، وسياسات الدولة المستقبلة للاجئين، وسياسات الدولة الطاردة للاجئين، ونوع التوطين أو الإسكان، وتنظيم مرافق اللاجئين، والتوظيف، والتعليم، وجهات الاتصال الخارجية للاجئين، والنشاط الاجرامي، والترتيبات الأمنية، ووجود الجماعات المسلحة، والتنظيم السياسي بين اللاجئين. ولم نقارن على وجه التحديد المدة التي استمرت فيها قضايا اللاجئين، فقد تم طرح هذا الموضوع في المؤلفات الأكاديمية، والتي تشير إلى أن الحالات المطولة تزيد من المخاطر (لوشر وميلنر، 2005). وثمة سبيل آخر لإجراء المزيد من الدراسة، وهو المتمثل في مقارنة مستويات التمويل الدولية الفعلية بالاحتياجات المقدرة لكل حالة، كما جسَّد تراجع الدعم تخوفًا أثناء المقابلات، ولكن النقطة التي أصبحت فيها المسألة حرجة لم تناقش من حيث النسب المئوية.

وأظهرت المقارنة بين المتغيرات الستة عشر ضمن الحالات التاريخية التسعة الرئيسية والأربعة حالات التكميلية أنه على الرغم من أن ظروف التكدس والجوع والفقر والجريمة المحلية من شأنها أن تؤدي بالتأكيد إلى خطورة تتمثل في عزلة اللاجئين وقد تزيد من العنف بشكل عام، فهناك مجموعات محددة من العوامل المستمدة من المتغيرات يمكن أن تكون ذات صلة أكثر بالتنبؤ بالظروف التي يرجح أن تسهم في التطرف. وقد أثبتت ست مجموعات من العوامل أهميتها على مستوى ما يُعرف بـ "أسوأ الحالات". وتتداخل التجميعات فيما بينها إلى حد ما؛ فالأمن، على سبيل المثال، عادةً ما يكون مسؤولية تقع على عاتق البلد المستضيف، لكننا نفصل تلك التجميعات في هذه الدراسة لأن الاستجابات السياسية أو حدود المسؤولية ستختلف. وتبدو بعض التوليفات – كما سنوضح في وقت لاحق

– أكثر أهمية من غيرها بناء على الحالات، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة لتحديد تسلسل هرمي أو تحديد "الفرص" السانحة في تطور الأزمات والتي يمكن من خلالها لتغيير أو تدخل بعينه أن يُثني عن طريق التطرف.

- ***السياسات الإدارية والقانونية للبلد المستضيف***: تؤثر سياسات وقوانين الدولة التي تستقبل اللاجئين على جميع المخاطر الأخرى. تفتح لهم الدولة أبوابها في البداية، وقد تستجيب الحكومة تجاه تزايد عدد اللاجئين من خلال فرض قيود قانونية تحد من حقوق اللاجئين وفرصهم أو تلغيها. وفي كثير من الحالات، لا يمكن إعادة توطين اللاجئين واكتسابهم صفة المواطنة. وكثيرًا ما تقتصر حياتهم على المخيمات. أما العدد المتزايد الذي يعيش خارج المخيمات فقد يُحظر عليه الحصول على خدمات التعليم والتوظيف القانونية. وتأبى بعض البلدان المستضيفة الاعتراف باللاجئين أو تسجيلهم، وهو ما ينسحب في بعض الحالات على الأطفال المولودين في البلد المستضيف. وقد تفاقم الحكومة السخط من خلال مضايقة المجموعات الإثنية المرتبطة باللاجئين.
- ***التنظيم السياسي والمسلّح***: أحيانًا ما قد يشجع البلد المستضيف بالتعاون مع منظمات الإغاثة الدولية – بشكل مباشر أو غير مباشر – على التطرف من خلال السماح للأجنحة السياسية للمجموعات المسلحة بالمشاركة رسميًا في جهود الإغاثة أو عن طريق دعم فصيل أو إجراء عمليات عسكرية في بلد اللاجئين. ولا يمكن منع التطرف إذا وصلت الجماعات المسلحة إلى اللاجئين دون أن يتم حلها. وكأسلوب بديل، فقد تندس الجماعات المسلحة أو أفرادها بين اللاجئين دون موافقة البلد المستضيف.
- ***الأمن***: يمكن أن يزيد خطر التطرف إذا كان البلد المستضيف غير قادر أو غير راغب في حفظ الأمن والنظام العام للمخيمات وما جاورها من مناطق. ويزداد الأمر سوءًا إذا فرضت المجموعات المسلحة سيطرتها على أمن المخيمات و/أو كانت قادرة على تجاوزه متى شاءت للتسلل إلى بلد المنشأ للقيام بأعمال مسلحة.
- ***الملجأ***: إذا تم إيواء اللاجئين معًا في مخيمات مزدحمة قد يشح فيها الطعام، ويصعب الحفاظ على الظروف الصحية، وتظل الموارد محدودة ، فقد يزداد خطر التطرف، بل وقد يتفاقم الوضع أكثر من ذلك إذا كانت المخيمات في مناطق ريفية معزولة. وهناك بعض المخاطر الإضافية إذا كانت المخيمات قريبة من حدود بلد المنشأ. ولا يتم استبعاد الخطر بالضرورة في حالة اللاجئين خارج المخيمات.
- ***الظروف الاقتصادية المحلية والقدرة على الصمود***: عندما تصل مواد الإغاثة وخدماتها إلى اللاجئين، فغالبًا ما يشعر السكان المقيمون في المناطق المحيطة بهم بالحرمان عندما لا توفر حكومتهم أغراضًا وخدمات مماثلة لهم، الأمر الذي يدفعهم إلى التسلط على اللاجئين فينجرف الأمر إلى تصعيد العنف. وينافس اللاجئون في بعض المواقع على نيل وظائف في الاقتصاد المحلي، وقد لا يتمتعون بنفس الحماية القانونية التي يتمتع بها مواطنو البلد المستضيف. وتكون المخاطر الاقتصادية أسوأ في المناطق الريفية حيث تشح الفرص الاقتصادية أمام الجميع، دون أن تغيب في المواقع الحضرية. ويمكن أن يؤدي الاستياء المحلي إلى إقناع الحكومة المستضيفة بزيادة الرقابة على اللاجئين.
- ***ظروف الشباب***: لا شك في أن الجماعات المسلحة غالبًا ما تركز على تجنيد "شباب" لاجئين (عادةً ما تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا)، ويمكن للشباب أن يكتسبوا الوعي السياسي بأنفسهم، ومن المحتمل أن يصيروا نشطاء أو يلجأوا حتى إلى العنف. ويمكن أن يبدأ التطرف قبل سن 15 عامًا. وتزداد هذه المخاطر إذا لم يكن أمام الشباب سوى فرص قليلة للتعليم ما بعد المستوى الابتدائي أو العمل في أكثر من الوظائف "الشكلية"، إذا كانوا يشعرون بالتمييز، أو إذا كانت الجماعات المتطرفة تقدم التدريب.

ماذا حدث في "أسوأ الحالات" لدينا؟

تظهر الحالات التاريخية التي تم تحليلها لهذا المنظور التحليلي تأثير مجموعات العوامل، على النحو الموجز في الجدول 2. وفي كل هذه المجموعات، عدا واحدة منها، رافقت الجماعات التي تتبنى أيديولوجيات

جدول ٢. العوامل الحاسمة في الحالات التاريخية

بلد المنشأ	الوجهة المقصودة	المجموعة العرقية	التواريخ	الأرقام المقدرة (بالملايين)	السياسات القانونية للبلد المستضيف[a]	التنظيم السياسي والجهادي[b]
ميانمار	بنغلاديش	الروهينجا المسلمون	1978–1975	0.25	عدائي	L
ميانمار	بنغلاديش	الروهينجا المسلمون	1989، 1992–1991	0.25	عدائي أو محايد	M
أفغانستان	باكستان إيران	أفغان (نسبة الباشتون 94 في المائة)	1988–1978	1981–1978: 3.7 1988–1984: 2.8	إيران: استيعابي باكستان: محايد / استيعابي	L/M/H
أفغانستان	باكستان إيران	الأفغان	تسعينيات القرن العشرين	6.2	باكستان: محايد إيران: محايد	M/H
الصومال	كينيا	صوماليون (عشائر مختلفة)	تسعينيات القرن العشرين–العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	0.5–0.4	محايد / عدائي	H/M
رواندا	الكونغو الديموقراطية / زائير أوغندا تنزانيا	الهوتو والتوتسي والجماعات المحلية	تسعينيات القرن العشرين–العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	1	محايد	الكونغو الديموقراطية / أوغندا: H تنزانيا: M
فلسطين	لبنان سوريا الأردن	عرب	1982–1948	1950: 0.75 الحالي: 5 ملايين	لبنان: محايد / عدائي سوريا: محايد الأردن: محايد إلى استيعابي	جميع البلدان الثلاثة: M/H
إريتريا (إثيوبيا)	السودان	التيغرينية	1991–1974	0.25	محايد	H
العراق	سوريا الأردن لبنان	عرب، مع بعض التقسيمات القبلية	العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	المجموع: 2 (2008)	سوريا: محايد الأردن: محايد لبنان: محايد / عدائي	سوريا: H الأردن: L لبنان: L

ملاحظات: تشير الخلفية الحمراء أو النص الأحمر إلى "أسوأ الحالات"، وتشير ألوان البرتقالي والأصفر وحتى اللون الأخضر إلى التراجع التدريجي في مستوى القلق.

[a] *استيعابي:* الدولة المستضيفة طرف في الاتفاقيات الدولية، مع وجود سوابق للتبادل الثقافي أو تبادل العمال المهاجرين؛ حصول اللاجئين على بعض فرص العمل/حرية التنقل؛ بعض الاندماج في المجتمعات المحلية.
محايد: وضع اللاجئ أو طالب اللجوء معترف به (قد يتم إخراج اللاجئين من بين السكان المحليين مع جهود محدودة إلى منعدمة لإعادة توطينهم)، مع فرض قيود على حركة اللاجئين أو توظيفهم.
عدائي: لا تعترف رسميًا بوضع اللاجئين، مع ارتكاب العنف ضد اللاجئين من جانب السكان، بعض حالات الترحيل القسري، مع حظر إعادة التوطين أو الاندماج، إنفاذ القانون/تحيز قانوني ضد اللاجئين.

[b] *H (عالي (High)):* الجماعات المسلحة موجودة بين اللاجئين، المنظمات السياسية المتطرفة تقوم بالتجنيد أو نشر الدعاية في مناطق اللاجئين أو تُحكم سيطرتها على قيادة مخيم اللاجئين، و/أو الحكومة المستضيفة تتغاضى عن النشاط المتطرف في أو حول مخيمات اللاجئين.
M (معتدل (Moderate)): بعض المنظمات السياسية للاجئين؛ إنشاء المنظمات الاجتماعية أو الثقافية؛ مع حالات ملحوظة لنشاط محدود للمتشددين أو نقل المجموعات المتنافسة من بلد المنشأ.
L (منخفض (Low)): قدر قليل أو منعدم من التنظيم بين السكان اللاجئين.

[c] *3:* وضع أمني تسوده التحديات داخل مخيم اللاجئين أو خارجه، الدولة المستضيفة تفتقر إلى القدرة و/أو الرغبة في مراقبة الجماعات الإجرامية، وجود للجماعات المسلحة الخارجية؛ جزء من نزاع طويل الأمد، قدر محدود أو منعدم من الأمن على الحدود، الوكالات الدولية (الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) ممنوعة، مستوى عالٍ من النشاط الإجرامي.
2: اللاجئون يتولون حفظ الأمن والنظام العام داخل المجتمع نفسه مع بعض المساعدة من الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية؛ الدولة المستضيفة تباشر قدرًا معتدلاً من حفظ الأمن والنظام العام، قدر محدود من اللصوصية والنهب على المستوى المحلي، بعض المساعدات الدولية لتدريب الشرطة.
1: قدر ضئيل من التحديات الأمنية أو قدرة جيدة على حفظ الأمن والنظام العام في البلد المستضيف؛ أو اللاجئون لديهم القدرة على توفير الأمن لأنفسهم.

الأمن[ج]	المأوى[د]	الأوضاع الاقتصادية المحلية / القدرة على التعايش[هـ]	ظروف الشباب[و]	النتيجة
2-1	ريفي	فقير	فقير	قدر ضئيل من الجنوح للتطرف بين اللاجئين
3-2	ريفي، بعضها في المدن ومعدّة حسب الحاجة	فقير	فقير / متوسط	تطور الجماعات المتطرفة، بما في ذلك الجهاديين، وإن تم أغلبه خارج تجمعات اللاجئين
3–2	ريفي/ حضري/ حسب الحاجة	إيران: معقول باكستان: فقير/معقول	فقير/متوسط	درجة طفيفة من التطرف المبدئي تلاها تجنيد مباشر في صفوف الجماعات المتطرفة
3	باكستان: ريفي إيران: حضري	فقير/معقول	فقير	تصاعد وتيرة التجنيد في الجماعات المتطرفة وتصدير نتائجه
3	ريفي	فقير	فقير/متوسط	نشاط الجماعات المتطرفة في فترة مبكرة في المخيمات، ولكنه يتناقص
3	ريفي	فقير	جمهورية الكونغو الديمقراطية: فقير رواندا: فقير تنزانيا: فقير	جماعات التطرف تسيطر على المخيمات، مع تنفيذ هجمات عبر الحدود، ثم انتشار العنف في المنطقة.
لبنان: 2–3 سوريا: 1–2 الأردن: 1–2	ريفي/ حضري	لبنان: فقير سوريا: فقير/معقول الأردن: معقول/جيد	فقير/متوسط	لبنان: الجماعات المتطرفة تسيطر على المخيمات؛ شن هجمات عبر الحدود سوريا: الجماعات المتطرفة متواجدة في البلاد، ولكن مع سيطرة النظام الأردن: جهد من قبل الجماعات المتطرفة للسيطرة على البلاد، لكنها أُحبطت بعد عام 1970
3-2	ريفي/ حضري	فقير	فقير	الجماعات المتطرفة تسيطر على مناطق اللاجئين الحدودية؛ وتشن هجمات عبر الحدود
3-2	حضري	فقير/معقول	فقير/متوسط	سوريا: الجماعات المتطرفة من العراق تباشر جهودًا نشطة لتجنيد اللاجئين للقتال عبر الحدود

[d] *حضري (Urban)*: مساكن مستأجرة في البلدات أو المدن، مع الاندماج في المجتمع المحلي أو دون الاندماج.
ريفي: إبعاد المخيمات أو المستوطنات الرسمية عن المراكز السكانية المحلية.
حسب الحاجة: مخيمات أو مستوطنات غير رسمية خارج المراكز السكانية أو الهجرة غير الرسمية إلى البلدات والمدن.
[e] *فقير (Poor)*: الاقتصاد المحلي يفتقر إلى فرص العمل للسكان المحليين أو اللاجئين، ندرة في الغذاء و/أو السلع الاستهلاكية.
معقول: اللاجئين يملؤون بعض الثغرات في الاقتصاد، وإن كان لا يزال هناك منافسة على الموارد المحلية؛ درجة صغيرة من الدعم المالي/صور أخرى من الدعم الدولي أو مشاركة المساعدات للاجئين.
جيد: المنظمات غير الحكومية للاجئين تقوم بالتعاون مع الشركات المحلية، مساعدات دولية لتعزيز الاقتصاد المحلي.
[f] *جيد (Good)*: حركات غير ملحوظة/غير محدودة، توفر مستوى عالٍ من التدريب المهني / المهارات المرتبطة بالاقتصاد المحلي، فرص جيدة للتعليم الثانوي وبعض فرص التعليم العالي.
متوسط: قدر من حرية الحركة، تقدم محدود للدراسات الأكاديمية، توفر بعض مستويات التعليم الثانوي أو التدريب المهني محليًا أو تقدمه المنظمات الدولية.
فقير: لا حرية في التنقل خارج مناطق اللاجئين المعينة؛ لا فرص تعليم بعد المرحلة الابتدائية، التدريب المهني ناقص أو منفصل عن الاحتياجات الاقتصادية؛ ارتفاع معدلات البطالة أو العمل محدود وقاصر على وظائف "شكلية"، الشباب مقيد بعدم الخروج من بيئة المخيم، اعتماد كبير على المساعدات الخارجية.

عنيفة اللاجئين إلى البلد المستضيف أو نشأت داخل البلد المستضيف ثم قامت بتأسيس قاعدة من المجندين الجدد الذين ينشرون العنف خارج مناطق اللاجئين. ويذكر أن اللاجئين الأفغان في باكستان في التسعينيات والفلسطينيين في لبنان في الفترة من 1960 الى 1983 والفلسطينيين في الأردن حتى عام 1970 واللاجئين الرواندبين في زائير/الكونغو الديمقراطية وأوغندا واللاجئين الإريتريين في السودان يبرزون باعتبارهم "أسوأ الحالات". كما كان نشاط التطرف مصدر قلق بين الروهينجا في بنغلاديش في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، والأفغان في باكستان في الثمانينيات، واللاجئين الصوماليين في كينيا في التسعينيات، واللاجئين العراقيين في سوريا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

السياسات الإدارية والقانونية للبلد المستضيف غاية في الأهمية

في جميع الحالات التي تم استعراضها والتي نشأت فيها جماعات متطرفة من واقع أوضاع اللاجئين، فقد اتبعت البلدان المستضيفة سياسات غير متسقة – كانت أحياناً ذات طبيعة عقابية – في التعامل مع اللاجئين، الأمر الذي كان يتم في كثير من الأحيان، وإن لم يكن دائمًا، مع تصاعد أعدادهم بالتناسب مع سكان البلد المستضيف. وكثيرا ما كانت هناك عواقب غير مقصودة. وعندما ظهرت أولى الموجات الكبيرة من اللاجئين الأفغان في باكستان وإيران في السبعينيات، أبدت البلدان ترحيبًا نسبيًا. وأُنشئت المخيمات بصورة غير رسمية في باكستان، وتم السماح للاجئين بالخروج من المخيمات للعمل أو التجارة في جميع أنحاء البلد. وقد طور الأفغان صناعة النقل في باكستان وقاموا بتشغيل مؤسسات صغيرة للتجزئة. وقد شرعت إيران - التي تجنبت المخيمات - في تقديم خدمات تعليمية وصحية للاجئين. وتغير ذلك عندما تضاعفت أعداد اللاجئين بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان، خاصة عندما ظل اللاجئون بعد الانسحاب السوفيتي إلى التسعينيات. وقد خفضت إيران المنافع التي تقدمها، أما باكستان فقد اتخذت تدابير أشد، واعتمدت بشكل متزايد على المخيمات في المناطق الحدودية، مثل المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية وما كان آنذاك مقاطعة الحدود الشمالية الغربية. وقد عملت باكستان في البداية مع المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيد أنها عمدت في وقتٍ لاحق على تقييد أنشطة المفوضية ودفع المخيمات الجديدة إلى المناطق القبلية، وذلك وفقًا لما كشف عنه أحد المتخصصين في شؤون اللاجئين الذين تعاملوا مع اللاجئين الأفغان في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (لانجنكامب، 2003). ولم يكن لدى إسلام آباد قدرة تُذكر على توفير الأمن أو المساعدة الإنسانية للاجئين.

واستغلت البلدان المجاورة لاجئين من فلسطين لتحقيق أهدافهم السياسية في الصراع العربي الإسرائيلي. ولم توقع تلك الدول على الاتفاقية الدولية للاجئين لعام 1951، وعلى أية حال، فإن الاتفاق لم يكن ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من إنشاء إسرائيل في عام 1948 (ستراناهان، 2000، ص 170-186).[4] ويخضع الفلسطينيون إلى إدارة منفصلة عن المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتحديدًا من جانب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وينبغي ملاحظة أنهم رفضوا بأنفسهم الاندماج في البلدان المجاورة، على الأقل في بداية الأمر. لقد وصفتهم لبنان بأنهم "عديمو الجنسية"، وليسوا لاجئين، وحصرتهم في المخيمات، وحرمتهم من فرص إعادة التوطين، وقيدت المهن التي يمكنهم العمل فيها. وكانت سوريا أكثر استيعابًا لهم، مما مكنهم من التحرك في جميع أنحاء البلاد والعمل، على الرغم من عدم قدرتهم على اكتساب صفة المواطنة، مما حد من قدرتهم على السفر إلى الخارج للبحث عن عمل، على سبيل المثال (تيلتنس، 2006، ص 145). وقد منح الأردن، الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين، الجنسية لمعظمهم (الأونروا، 2014).

في جميع الحالات التي تم استعراضها والتي ظهرت فيها المجموعات المتطرفة من بيئات اللاجئين، فقد اتبعت البلدان المستضيفة سياسات متضاربة، اتخذت شكلاً عقابيًا في بعض الأحيان، في التعامل مع اللاجئين.

الجماعات السياسية والمسلحة تساعد في زيادة الراديكالية

يبدو أن خطر التطرف يزداد بشكل ملحوظ عندما تتداخل الجماعات السياسية والمسلحة المتطرفة مع المدنيين الفارين من البداية، أو تتسلل إلى أوساط اللاجئين كجزء من جهود الإغاثة الإنسانية الرسمية. وفي كينيا، تم زرع الفصائل العشائرية الصومالية والجماعة الإسلامية الاتحاد الإسلامي في أوساط المخيمات خلال التسعينيات. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان بعض الهوتو الروانديين قد تمت عسكرتهم بالفعل، بمن فيهم أفراد الميليشيا المتطرفون وأفراد القوات المسلحة الرواندية عند وصولهم. وكانت المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية عاجزة عن فصلهم عن المدنيين أثناء فرارهم من جهود الحكومة التوتسية الجديدة في رواندا إلى الاستئثار بالسلطة، مما اضطر المدنيين المذعورين إلى مرافقتهم.

ويمكن للبلدان المستضيفة أيضًا أن تمنح المتطرفين حق الوصول المشروع إلى اللاجئين بشكل غير مقصود أو عن عمد. فقد قامت مثلاً سلطات مدينة شانغهاى بإدراج الحزب الشيوعى الصينى بين مجموعة من المنظمات غير الحكومية التى تقدم مساعدات للمشردين داخليًا الذين فروا من الغزو اليابانى في الثلاثينيات من القرن الماضي. وباستخدام هذا الوصول العلني، تمكن الشيوعيون من نشر الدعاية من خلال البرامج التعليمية و "المقاهي الصغيرة" – وهي مراكز تنظمها الأحزاب للغناء، ورواية القصص، ومناقشة الأحداث الجارية – وتطوير وسائل سرية لتوفير التدريب العسكري للنازحين داخليًا بدرجة أكبر من السهولة مقارنةً بالمدن الصينية الأخرى (سترانهان، 2000، الصفحات 170-186). وشجعت باكستان – خلال وبعد الاحتلال السوفياتي – المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالمجموعات الإسلامية المسلحة على تسجيل اللاجئين وتوعيتهم، وربط الوصول إلى المساعدات بـ"الانتماء إلى أحد أحزاب المجاهدين السبعة التي اعترفت بها باكستان" (حقاني، 2005، ص 190). كما تغاضت إسلام آباد عن التجنيد للحرب في أفغانستان (لانجنكامب، 2003، ص 233).

سمح لبنان في الستينيات للجماعات السياسية الفلسطينية بتنظيم اللاجئين كجزء من جهد إنساني أوسع. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تسيطر بشكل أساسي على المخيمات من 1969 إلى 1982. وبحسب "الاليه خليلي" من جامعة لندن، فإن "الانضمام إلى الفصائل المسلحة قد منح الشبان والشابات إمكانية الاستفادة من امتيازات لم تكن معروفة آنذاك"، بما في ذلك تعلم القراءة والكتابة (خليلي، 2007، ص 741). واستوعب اللاجئون الخطاب التحرري الذي روج له المسلحون، وأصبح لبنان نقطة انطلاق للهجمات على إسرائيل والتخطيط للإرهاب على الصعيد العالمي.

وفي زائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدت المنظمات الإنسانية إلى تفاقم خطر التطرف من خلال توفير الغذاء لأفراد الميليشيات الرواندية الذين قاموا بتوزيعه بعد ذلك، مما ساعد دون قصد على إضفاء الشرعية على حالة أفراد الميليشيا، وفقا لدراسة أكاديمية (ليشر، 2006). وقامت هذه المنظمات أيضا بتوزيع معدات، مثل معدات الاتصال عبر الأقمار الصناعية والمركبات، التي "وقعت في نهاية المطاف بين أيدي أفراد الميليشيات"[5].

ومن الممكن أن يتورط البلد المستضيف بدوره في الصراع، فعندما كانت رواندا ممزقة بفعل التوترات الإثنية بين الهوتو والتوتسي، فقد انحاز الجيران إلى أطراف بعينها. ورفضت أوغندا، التي تستضيف لاجئين من التوتسي، إعادة توطينهم حتى في أوساط ذوي الأصل الإثني المشابه، وشجعت على عودة التوتسي إلى رواندا في أوائل التسعينيات. وعندما قاد الهوتو الإبادة الجماعية في عام 1994 وتمت إزاحتهم لاحقًا إلى زائير، فقد أيد الرئيس موبوتو سيسي سيكو أهدافهم بسبب تحالفاته مع المصالح الإثنية للهوتو في شرق زائير. وبعد ذلك، عندما أُجبر موبوتو على التنحي، وأصبحت البلاد جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد دعم خلفه قضية التوتسي في رواندا. وساعدت هذه السياسات على إطالة سلسلة الأزمات الإقليمية وتعقيد إعادة توطين اللاجئين في رواندا حتى بعد اتفاقات السلام.

من الصعب ملء الثغرات الأمنية

من شأن تكثيف الأمن في المناطق التي يتركز فيها اللاجئون أن يساعد على منع وصول الجماعات الراديكالية، ولكن حدود المسؤولية عن أمن اللاجئين غالبًا ما تكون غير واضحة، كما أن قدرات البلد المستضيف لا تكون كافية. وتتحمل البلدان المستضيفة المسؤولية عن حفظ الأمن والنظام العام ككل في مناطق اللاجئين. وتغطي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ما يسمى بـ"الحماية" داخل المخيمات، ولكنها تظل غير قادرة على التصدي لأحداث العنف واسعة النطاق. ومن الطبيعي أن تشعر الحكومات المستضيفة بالقلق إزاء احتمال أن يؤدي تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى زيادة الجريمة بشكل عام وانعدام الأمن. وتشير الدراسات السابقة والمقابلات الشخصية إلى أن البلدان المضيفة كثيرًا ما ترغب، في ضوء الخيارات المتاحة، في وضع مخيمات اللاجئين بعيدًا عن المراكز السكانية الرئيسية قدر الإمكان، حتى لو كان ذلك يعني زيادة الضغط على قدراتهم المحدودة على إنفاذ القانون.

وتقدم المخيمات الفلسطينية في لبنان مثالاً على كيف تتحول تلك المنشآت إلى "جزر معزولة ينعدم فيها الأمن" (نودسن، 2005). أما في شمال شرق كينيا، فإن البعد الجغرافي لمجمع "داداب" يعني أن الجيش والشرطة والمحاكم غير متواجدة بوفرة وأن النشاط الإجرامي المحلي يكاد يكون من المستحيل وقفه. وكثيرا ما يصبح اللاجئون في هذه الحالات ضحايا لأشكال العنف القائمة على أساس النوع الاجتماعي (الجنس) وغيره من أشكال العنف مع قدر ضئيل من الحماية. وطبقًا لما ذكره أحد الحاضرين في المقابلات ممن لديهم خبرة في كينيا، "فقد تُرك حفظ الأمن والنظام العام للبلد المستضيف دون أن يهتموا به. . . تفتقر المخيمات إلى سلطة رسمية للقيام بالأعمال المناسبة لحفظ الأمن، كما يعوزها التمويل اللازم".[6] وفي التسعينيات، تدخلت المنظمات العشائرية الصومالية والمنظمات الإسلامية المسلحة لملء الفجوة الأمنية أو لاستغلالها.

وفي المخيمات الفلسطينية، تعتبر الأونروا أن جهود حفظ الأمن والنظام العام هي من مسؤولية السلطات المحلية، ولكن لبنان كان يفتقر إلى القدرة على حفظ الأمن بالمخيمات المقامة على أراضيه منذ بداية الفترة التي أعقبت عام 1948 وعلى مدار الحرب الأهلية 1975-1985، مما سلم مفاتيح الأمن إلى مختلف الجماعات الفلسطينية عبر لجنة مشتركة أعطت المقاتلين مقعدًا على الطاولة. وفي التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ساهم عجز لبنان عن مراقبة المخيمات، بالإضافة إلى الخبرة التي اكتسبها الفلسطينيون في القتال في الحرب الأهلية في البلاد، في صعود الفصائل المرتبطة بالقاعدة والميليشيا السلفية الجهادية 'عصبة الأنصار، وخاصة في مخيمي نهر البارد وعين الحلوة (سوج، 2014، ص 1، 15-17، باسيم). وشملت المجموعات أفرادًا من غير الفلسطينيين فضلاً عن الفلسطينيين أنفسهم (نودسن، 2005، ص 228-230).

في الأردن من أواخر الستينيات إلى 1971، عندما قام مسلحون فلسطينيون خاضعون لهيمنة حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإنشاء نوع من الدولة داخل الدولة وحاولوا الإطاحة بالنظام الملكي، مما دفع مخيمات اللاجئين إلى التورط في العنف. لكن بعد الإطاحة بحركة المسلحين عام 1970 في "أيلول الأسود"، فقد تجنب الأردن مستوى الاضطرابات التي اندلعت في لبنان بفضل جهازه الأمني الأقوى. وبالمثل في سوريا، حافظ نظام الأسد على سيطرة صارمة على اللاجئين الفلسطينيين حتى الحرب الأخيرة.

لا يمثل الأمن فعليًا دور المنظمات غير الحكومية المكلفة بتوفير "الحماية" داخل المخيمات، وكانت المنظمات غير الحكومية عاجزة عن العمل بسرعة في زائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 1994. وقد سيطر زعماء ميليشيات انتراهاموى الهوتو الوحشية وأفراد الجيش الرواندى السابق على قيادة المخيمات، وكونوا دولة في المنفى. وساهم المسؤولون الحكوميون في شرق ووسط أفريقيا في انعدام الأمن. فقد سمح موبوتو للهوتو بجلب الدبابات عبر الحدود. وقد دعمت حكومة موسيفيني حركة التمرد التوتسي، واستسلمت الشرطة المحلية الأوغندية لإغراءات الرشوة. كما أن قوات الأمن في أي من البلدان قد تكون مسيئة واستغلالية. وعلى النقيض من ذلك، تمكنت تنزانيا من مراقبة حدودها، واحتواء اللاجئين الروانديين، وردع أعمال التسلّح، على الرغم من أنها تغاضت

كلما طالت فترة تقييد حركة اللاجئين داخل المخيمات، انخفض احتمال حل الأزمة الرئيسية بسرعة، وازداد خطر التطرف، وتراجع التزام البلد المستضيف.

عمدًا لفترة من الوقت عن أنشطة اللاجئين البوروندييين، وفقًا لإحدى المقابلات.[7]

ويمكن لحالات المخيمات التي يستطيع فيها اللاجئون المستقلون عن الفصائل المسلحة إنشاء هيئات إدارية لإقامة العدل أن تساهم في تحسين الأمن ولكنها لا تخلو من المخاطر. فقد قام اللاجئون السودانيون في كينيا بإقامة نظام عدالة تقليدي مألوف، بيد أن قراراته يمكن أن تكون تعسفية ووقعت بمرور الوقت تحت تأثير الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقام اللاجئون الصوماليون في البداية بإنشاء محاكم عكست في بعض الأحيان التحيزات العشائرية أو الجنسانية. أما في مخيمات اللاجئين الأفغان في الثمانينيات، فقد انتقلت السلطة بعيدًا عن الزعماء والأنظمة التقليدية إلى طائفة جديدة من الملوك، وذلك وفقًا لدراسة أجراها "لويس دوبري"، وقد اشتملت هذه الطائفة على رجال أثرياء وعصاميين يمكنهم العمل مع الحكومات وفئة من المجاهدين المحاربين. وكثيرًا ما طالب القادة الجدد بأداء مدفوعات لهم لتوزيع حصص الإعاشة (دوبري، 1983، ص 233).

وعند الاعتماد على مزيج من عوامل التمكين الذاتي للاجئين، وتشديد الأمن الداخلي في المخيمات، وتقديم المساعدة الأمنية لقوات الشرطة في البلد المستضيف، فقد أظهر هذا المزيج بعض النجاح في التخفيف من حدة المخاطر إذا ما تم تكييفه مع الاحتياجات المحلية. وفي حوالي عام 2000، أنشأت المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قوة حراسة في مخيم "كاكوما" تعاون فيه السكان المحليون واللاجئون السودانيون؛ واليوم، تساعد المفوضية كينيا في تدريب الشرطة (كريسب، 2000، ص 613). وكان التدريب المقدم للشرطة المحلية التنزانية للعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التسعينيات قد أثبت فعاليته بصفة مؤقتة على الأقل في توفير الأمن في مناطق اللاجئين البوروندييين[8]. وفيما يتعلق بإدارة المخيمات، فقد أدت الانتخابات الخاصة بالمناصب الإدارية في مجمع داداب في كينيا إلى زيادة تمثيل السكان من الإناث والشباب. وفي جوبا بجنوب السودان، فقد شدد موظفو الأمم المتحدة الأمن داخل المخيم الرئيسي، ويراقبون منافذ الدخول بالتعاون مع قوات الأمن الحكومية. ووفقًا لما جرى في إحدى المقابلات، فقد أدى ذلك إلى ردع الأعمال المسلحة، ولكنه قيد التنقل والفرص الاقتصادية للاجئين، وأدى إلى زيادة الإحباط لدى اللاجئين، والشجار العنيف، وارتكاب جرائم بسيطة.[9]

الظروف المعيشية تحد من الفرص

كلما طالت فترة تقييد حركة اللاجئين داخل المخيمات، وتراجعت احتمالية حل الأزمة الناشئة بسرعة، وازداد خطر التطرف، وتراجع التزام البلد المستضيف. ويُصاب المانحون الدوليون أيضًا في كثير من الأحيان بالإحباط من دعم المخيمات، وذلك وفقًا للدراسات السابقة المنشورة. وبدافع الرغبة في تشجيع مبادئ اعتماد اللاجئين على الذات والحد من الاعتماد على الغير، فقد قلص المانحون الدوليون من نفقات المعونة، ولكنهم قد لا يوفرون موارد بديلة أو فرص عمل حتى مع نمو السكان. وعندما يتسنى ترحيل اللاجئين إلى أوطانهم، فقد يشح التمويل اللازم لذلك. وقد تقاوم الحكومات المستضيفة جهود إعادة التوطين أو تمنع اللاجئين من الزراعة أو تأسيس الشركات، بل وقد تصر - كما فعلت كينيا - على انتقال اللاجئين المستقرين في المناطق الحضرية إلى المخيمات. وقد يملأ المتشددون الفراغ، فيقومون بتقديم الموارد أو إتاحة فرصة للقتال من أجل قضية في البلد الأم. من المحتمل أن يستهدف المتشددون المسلحون مخيمات قريبة من الحدود من مناطق النزاع كما في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن من الناحية التاريخية فقد تم تأسيس هذه المخيمات – مثل كاكوما في

كينيا إلى حد بعيد – واستغلالها على أنها دعم جوهري (كريسب، 2000، ص 613-623).

ويمكن للقضاء على المخيمات أن يفرّق مجموعة المجندين المحتملين للجماعات المتطرفة، ولكنه قد لا يخفف الخطر بشكل كاف. وهناك أكثر من 50٪ من اللاجئين في العالم ممن يعيشون الآن في المناطق الحضرية، ويعيش الثلث فقط في المخيمات، وذلك وفقًا لتقارير الأمم المتحدة. وقد وردت تقارير عن المفوضية تلوّح إلى أن اللاجئين قد يكونون في حالة اغتراب وتلاطُم في ثقافة غير مألوفة، حيث الافتقار إلى وثائق الهوية، والعوز إلى الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والدفع بهم إلى الأحياء الفقيرة بعيدة عن منظمات إغاثة اللاجئين. لقد دأبت المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التحرك منذ عام 2009 لتقديم مساعدة أفضل للاجئين يعيشون بين عامة السكان بالتعاون مع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وبدأت هذه الجهود بين اللاجئين العراقيين في الشرق الأوسط (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ د. المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 7 ديسمبر 2009).

استياء السكان المحليين يزيد من حدة التوتر

يمكن لدرجة العداء من المواطنين المحليين تجاه اللاجئين أن تؤثر في القرارات السياسية للحكومة المستضيفة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين، أو قد تمثل شرارة العنف ضد اللاجئين، الأمر الذي يمكن أن يعقّد الترتيبات الأمنية ويؤدي إلى استغلالها من قبل المحرضين على التطرف. ومهما كانت السياسة الرسمية للحكومة المستضيفة، فهناك على الأقل قطاع من مواطني الدولة في الحالات التي شملناها بالدراسة ممن يبدون معارضة نشطة لتقبل اللاجئين، كما كانوا يضمرون التحيزات العرقية ضدهم، أو ازداد غضبهم بمرور الوقت من أن يكون اللاجئون قد تلقوا سلعًا وخدمات غير متوفرة لأغلبهم. أصبح اللاجئون الليبيريون في غانا محورًا للعنف المتبادل، وذلك وفقًا لما قيل في إحدى المقابلات، لأنهم تعرضوا لهجوم من قبل السكان المحليين الذين افترضوا أنهم مجرمون، وليس لأنهم حرضوا على المشاكل. وبدا أن السكان المحليين قد غاروا من أن اللاجئين يتسلمون الأغذية وغيرها من الموارد التي كانت تنقصهم.[10]

وساد الاستياء بين البنجلاديشيين من أن أعدادًا كبيرة من مسلمي الروهينجا القادمين من بورما، والذين كان الكثير منهم يعيشون خارج المخيمات، ويتنافسون معهم على الفرص الاقتصادية الشحيحة في بلد استبد به الفقر والتكدس السكاني. وقامت دكا بترحيل أبناء طائفة الروهينجا قسرًا عدة مرات على مدى العقدين الماضيين. وفي تسعينيات القرن العشرين، واجه اللاجئون في المخيمات ببنغلاديش الاعتداء من جانب حراس الأمن المحليين، وتم حجب حصصهم في محاولة لإجبارهم على العودة إلى بورما. تم تجنيد اللاجئين في تلك الفترة للانضمام إلى منظمة روهينجا للتضامن (RSO) والجماعات المتطرفة الأخرى، فيما تم إرسال البعض لمساعدة المتطرفين الأجانب، ومن الوارد أن يشمل ذلك تنظيم القاعدة في باكستان (سيلث، 2004، ص 114). وهناك ما يصل إلى 200,000 نسمة ممن فروا بدورهم إلى مخيمات مؤقتة يصعب رصدها (آزاد وياسمين، 2013، ص 29).

وقد وُجدت مبررات في بعض الأحيان لمخاوف السكان المحليين؛ فمنها الخوف من أن اللاجئين سيعملون بأجور أقل بحكم عدم قدرتهم على المطالبة بأجور أعلى نظرًا لافتقادهم للوثائق وعدم تمكنهم من الحصول على الخدمات الاجتماعية. إلا أنه في أحيان أخرى فقد تخصص اللاجئون في العمل بقطاعات متخصصة في الاقتصاد المحلي؛ فقد أحضر اللاجئون الأفغان في باكستان في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي الشاحنات الثقيلة التي عززت قطاع النقل التجاري هناك، كما أقاموا المتاجر الصغيرة للبيع بالتجزئة في المراكز الحضرية والتي استوفت الطلب على السلع الاستهلاكية (فار، 1985).

يمكن لدرجة العداء من جانب المواطنين المحليين تجاه اللاجئين أن تؤثر في القرارات السياسية للحكومة المستضيفة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين.

لا شك في أن المتشددين ينظرون إلى الشباب القادرين على العمل – وخاصةً الشباب المحرومين من الخيارات الأخرى – باعتبارهم فرصًا محتملة للتجنيد.

وقد بدأت منظمات المعونة والدول المانحة تسعى إلى دمج الدعم المقدم للاجئين في إطار المساعدة المقدمة لعموم السكان. ففي مايو/أيار 2012، قام السكان المحليون في كينيا بسد الطرق المحيطة بمخيمات اللاجئين للمطالبة بوظائف، مما حدا بالمنظمة التعاونية غير الحكومة لتقديم المساعدة والإغاثة في كل مكان (CARE) إلى العمل الآن على قيادة الجهود المبذولة لتطوير خدمات القطاع المصرفي وتحسين ظروف البيئة المحيطة بمخيمات داداب.

اللاجئون الشباب يجابهون محدودية الفرص والتمييز بحقهم

لا شك في أن المتشددين ينظرون إلى الشباب القادرين على العمل – وخاصةً الشباب المحرومين من الخيارات الأخرى – باعتبارهم فرص محتملة للتجنيد. وكانت الدراسات السابقة التي استعرضناها قد تناولت في الأساس جماعات متطرفة وليس أفرادًا مجندين، فيما شددت المقابلات التي أُجريت على صعوبة قياس قابلية الفرد للتأثر بالخطاب الراديكالي المتطرف وتبعية ذلك للسياق. وتشير نتائج الدراسات حول التطرف بين غير اللاجئين – والتي تستهين عادةً بتأثير الحرمان الاقتصادي وحده وتؤكد على مجموعة من العوامل الشخصية وتأثير الأقران – تشير إلى أنه من المفترض أن يختلف الشباب اللاجئون قليلاً عن أقرانهم من عموم السكان في البلدان المستضيفة (ديلا بورتا، 1995؛ هيلموس، 2009، ص 90-94).

وما يمكننا استنباطه من واقع الحالات التاريخية وغيرها من الدراسات السابقة الأخرى المنشورة هو أن تضييق نطاق الفرص المتاحة يبدو أنه يزيد من الخطر الماثل أمام الشباب اللاجئين، وقد يتخذ عدة أشكال، منها على سبيل المثال، الحصول على التعليم العالي، والحصول على فرص العمل، والانخراط في المجتمعات. وتتنوع القضايا التي لها أكبر الأثر على الفرد، ولكن الخيارات المتاحة أمام اللاجئين للتعليم والتوظيف تكون الأشد ضيقًا بالمقارنة مع ما هو متاح أمام السكان المحليين، وعادةً ما يكون اللاجئون قد تعرضوا لصدمات شخصية. وعلاوة على ذلك، فإنهم يفتقدون بحكم وجودهم خارج وطنهم إلى خوض المراحل الثقافية "للنضج" بمفهومه التقليدي، والذي يميز انتقالهم إلى مرحلة تقلد مسؤوليات الكبار. وهناك احتمالات أقل لقيام منظمات المعونة بتسليط الضوء على التفاصيل الديموغرافية للشباب الأكبر سنًا بالنسبة للجهات المانحة. وغالبًا ما تركز برامج الشباب بشكل زائد على تقديم الأنشطة الترفيهية التي تهدف إلى "إبعادهم عن الشوارع"، بدلاً من تعليم المشاركين وسيلة لكسب الرزق، وذلك وفقًا لما أدلى به أحد الخبراء في قضايا الشباب.[11] وقد أشارت دراسة أُجريت عام 2005 إلى وجود زيادة في الجماعات الإسلامية في المخيمات الفلسطينية في لبنان بدءًا من تسعينيات القرن العشرين وما بعدها، والتي تُعزى جزئيًا إلى عدم وجود منافذ للشباب هناك (كنودسن، 2005، ص 221).

وعلاوة على ذلك، غالبًا ما يتم تقديم التدريب المهني بمعزل عن احتياجات الصناعة المحلية وفي ظل غياب تام لفرص التعليم الثانوي كما كان الحال بالنسبة للروهينجا في بنغلاديش. وقد ارتفعت معدلات الجريمة بين الشباب في المخيمات الصومالية في كينيا في تسعينيات القرن العشرين ومطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما تم إلغاء التعليم الثانوي لأسباب تتعلق بالميزانية (كريسب، 2000، ص 628). وبالنسبة للاجئين في المناطق الحضرية، قد تكون الرسوم المدرسية أو نفقات الانتقال للمدارس الثانوية بعيدة المنال، كما هو الحال بالنسبة للعراقيين في الأردن، حيث من المحتمل أن يرتفع معدل التسرب من التعليم بالنسبة لأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا، فيما ندُرت فرص تقديم المشورة النفسية والاجتماعية (القضاة ولاكروا، 2011). بل وتندر بشكل أكبر فرص وصول اللاجئين إلى الجامعات. يفرض لبنان قيودًا على فرص التعليم العالي للاجئين الفلسطينيين أو يفرض رسومًا عالية عليه، وتعجز الخدمات التعليمية التي تقدمها الأونروا عن ملء الفراغ (مارتن رايو،

اللاجئون كإرهابيين: نظرة أكثر تمعنًا في حالات حديثة

من الصعب فصل الحقيقة عن الخيال والدعاية في تقييم الحالات التاريخية لتورط اللاجئين في الإرهاب، فغالبًا ما تفتقر التقارير الإعلامية عن الهجمات الإرهابية التي أُرتكبت من قبل اللاجئين إلى التفاصيل. ويصعُب على وجه الخصوص التحقق من وجود صلة بفئات معينة من السكان اللاجئين. وقد تخرج تحقيقات الشرطة عن المسار المحايد في بعض البلدان بفعل التحيزات العرقية وغيرها من صور الانحياز. ويكون من الأسهل توثيق الحالات التاريخية لتورط اللاجئين في النشاط الإجرامي أو التمرد عبر الحدود – وقد سبق ذكر بعضها – مقارنةً بحالات التجنيد للمشاركة في الإرهاب الدولي والتي قد تهدد مصالح الولايات المتحدة.

هل تستغل الحكومات اللاجئين ككبش فداء؟

في عدد قليل من الحالات التاريخية، كانت الحكومات المستضيفة التي تخشى من ارتكاب العنف من جانب اللاجئين – وهي المخاوف التي تواجدت من البداية تقريبًا – تميل إلى إيجاد الروابط الإرهابية التي كانت تبحث عنها، وهو ما كان يتحقق أحيانًا في وجود الأدلة أو حتى دون وجود فعلي لتلك الأدلة. فقد قادت شكوك دكا (Dhakka) في أن مخيمات اللاجئين كانت مرتعًا خصبًا للمتطرفين من الروهينجا المسلمين إلى بذل عدة جهود للترحيل القسري خلال حقبة القمع في بورما. وفي الواقع، كانت الجماعات المتشددة تعمل في أوساط الروهينجا في بنغلاديش. ومن بينها منظمة روهينجا للتضامن التي اجتذبت تعاطف الجهاديين الدوليين في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين وأقامت الروابط بجماعة حركات الجهاد الإسلامي، وتنظيم القاعدة، وحركة طالبان الأفغانية (سليث، 2004، ص 114-115 ودائرة الهجرة الدنماركية، 2011، ص 33). ومع ذلك، يبدو أن منظمة روهينجا للتضامن قد نظمت صفوفها في البداية في بورما. وعلى الرغم من أنها وجدت ملاذًا آمنًا في بنغلاديش، فإن علاقاتها المباشرة خلال تسعينيات القرن العشرين بتجمعات اللاجئين الرئيسية – كما هو الحال مع كوكس بازار على طول الحدود – كانت محدودة ولم تستمر. وقد وجدت دراسة دنماركية صدرت في عام 2011 عدم وجود معرفة أيديولوجية، مع قدر ضئيل، إن وُجد، من التنظيم الرسمي في صفوف اللاجئين المسجلين خارج الروابط الأسرية الممتدة (دائرة الهجرة الدنماركية، 2011).

كانت الحكومة الكينية صريحة على وجه الخصوص في اتهام اللاجئين الصوماليين بضلوعهم في الإرهاب، وبعد المحاولة في بادئ الأمر لدفع كل الصوماليين إلى مجمع مخيم داداب، فقد باتت تضغط الآن لإغلاق المخيمات وترحيل اللاجئين. من الصحيح أن جماعة الشباب المقامة في الصومال (حركة الشباب المجاهدين الإسلامية)، التي انضمت إلى تنظيم القاعدة في عام 2009، قد شنت العديد من الهجمات الدامية في كينيا، لكنه ليس من الواضح بأي حال من الأحول أن اللاجئين الصوماليين المقيمين في كينيا قد تورطوا في الأحداث. وكشفت تقارير صحفية عن التحقيق الذي جرى في الهجوم على مركز التسوق "ويست غيت" في نيروبي عام 2013 أن أحد الجناة كان لاجئًا في الماضي في مخيم كاكوما، وأن مشتبهًا به آخر من المحتمل أن يكون قد أجرى مكالمة هاتفية مع أحد الأشخاص في داداب. وقال رئيس المفوضيّة الساميّة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كينيا أنه لا يعلم شيئا عن الاتصال (سترازيوسو وأدولا 2013). وكانت مذبحة حركة الشباب للطلاب في غاريسا عام 2015 قد حفزت دعوة نيروبي التي صدرت مؤخرًا إلى إغلاق داداب، ولكن حتى الآن فقد كان كل المشتبه بهم من المنحدرين من أصول عرقية صومالية كانوا من المواطنين الكينيين، وليسوا من اللاجئين (يوسف، 2015؛ ألين، 2015).

2011). وعندما تدنى التمويل المقدم من جانب الجهات المانحة للاجئين الأفغان في تسعينيات القرن العشرين، تولت الجماعات الإسلامية تثقيف الشباب في المخيمات في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي (لانجينكامب، 2003، ص 233).

وقد لا يكفي الحصول على التعليم والتوظيف وحدهما وفقًا لما تشير إليه بعض الدراسات. فكما هو الحال في مواقف غير اللاجئين، قد تكون خبرة التعامل الشخصي للشباب مع التحيز والظلم كفيلة بزيادة قابليتهم للتطرف. وقد وجدت الدراسة التي نشرها "مركز بلفر" (Belfer Center) – والتي عمدت إلى مقارنة الفرص التعليمية للاجئين الصوماليين في اليمن وكينيا – أن الصوماليين في اليمن قد تعرضوا للتمييز في المدارس المحلية، مما دفعهم بالتالي إلى أن يكونوا أكثر عرضة للتطرف من المقيمين في مخيمات اللاجئين في كينيا، على الرغم من أن الحصول على وظائف كان أفضل في اليمن (مارتن رايو، 2011). وبالمثل، فقد خلُصت دراسة واسعة النطاق أُجريت في عام 2015 من قبل Mercy Corps – وهي منظمة غير حكومية معنية بالشباب (سواءً غير اللاجئين واللاجئين) في ثلاث مناطق مختلفة – إلى أنه "لا توجد علاقة مباشرة بين البطالة واستعداد الشاب للانخراط في العنف السياسي أو دعمه". وإنما كانت تجربة التعرض إلى الظلم دافعًا أكثر أهمية. وتوصي منظمة Mercy Corps باتباع حلول "شاملة"، بما في ذلك الجمع بين "بناء أسس السلام بين فصائل المجتمعات وإصلاح الحوكمة" مع تقديم التدريب على الوظائف والمشورة النفسية والاجتماعية (Mercy Corps، غير مؤرخ، ص 50).

ما هي البرامج المرشحة للنجاح؟

تشير دراسات الحالة التي أجريناها بكل قوة إلى أن الحد من خطر التطرف يتخطى مجرد تقديم المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة، ويتطلب اتباع نهج متعدد الجوانب يمنح اللاجئين خيارات فعالة لمستقبلهم، فضلاً عن حمايتهم من سوء المعاملة في مكان الإغاثة. ومع ذلك، تشير المقابلات التي أُجريت إلى عدم وجود نظام قائم حتى الآن لتقييم كل حالة بعمق كاف لخلق مثل هذا النهج. ولا ينجح النموذج المطبق في إحدى المناطق بالضرورة في المناطق الأخرى.[12] ويتطلب أي برنامج فعال التعاون وتبادل المعلومات والمواءمة بين الأهداف ما بين الجهات المانحة والشركاء التقليديين وغير التقليديين للمنظمات غير الحكومية، وإشراك السكان المحليين والحكومة المستضيفة بنفس قدر إشراك اللاجئين.

كما أن الساحتين السياسية والدبلوماسية لهما دور حاسم كما هو الحال دائمًا، فقد شهدت أزمات اللاجئين انفراجها بشكل تقليدي من خلال ثلاث طرق، وذلك وفقًا للمراجع المنشورة وآراء الخبراء الذين قابلناهم:

- حل النزاع الأصلي في بلد المنشأ وعودة اللاجئين إلى ديارهم
- وضع تسوية دائمة للاجئين في البلد المستضيف، ولعل ذلك يأتي مصحوبًا بطرح خيار للحصول على الجنسية
- إعادة توطينهم في بلد ثالث.

وفي الحالات التي يكون الخيار الأول فيها غير مرجح – كحالة اللاجئين الفلسطينيين على سبيل المثال – فإن طول الأزمة، يدفع البلدان المستضيفة إلى الميل بشكل أكبر لتقليل الخيارات الأخرى للاجئين، مثل الحرمان من المواطنة، والتعليم العالي، أو العمل. وتجنح الحكومات والجهات المانحة الدولية الأخرى إلى الاستسلام بمرور الوقت لضغوط الميزانية عن طريق خفض المساعدات الغذائية المقدمة للمخيمات أو البرامج الاجتماعية في المناطق الحضرية. كما تحث اللاجئين على بلوغ درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي، دون توفير وسيلة دائمًا لتسهيل ذلك. وفي الحالات التي شهدت وقائع عنف بين اللاجئين لأي سبب من الأسباب – كما هو الحال مثلاً في حالة الصوماليين – تميل الحكومات إلى التراجع عن الخيارين الثاني والثالث. وترفع كل هذه الصور من الاستجابة خطر التجنيد في الجماعات المتطرفة.

يلعب كلُ من الاقتصاد والتمويل بدورهما دورًا هامًا، حتى وإن لم يكونا الدافعين الرئيسيين للتطرف، إذ يسعى اللاجئون إلى إيجاد وسائل لإعالة أسرهم واكتساب المهارات التي قد تكون مفيدة على المدى الطويل. ويجب الوفاء بهذه الاحتياجات في بلد اللجوء، حيث يتنافس اللاجئون مع

السكان المحليين على نيل الوظائف والسلع الاستهلاكية على حدٍ سواء. ويعني ذلك ضرورة سعي الحلول المطلوبة إلى إشراك الجهات الفاعلة على المستوى المحلي والتي لا تشارك عادةً بشكل مباشر في قضايا اللاجئين، مثل مجتمع الأعمال. ومن المحبذ أن تكون المساعدة الإنمائية متاحة لغير اللاجئين بدورهم. وقد أوصى المشاركون في المقابلات التي أُجريت بضرورة أن تراعي مصادر التمويل المقدمة من الجهات المانحة عنصر المرونة والبعد عن "التقوقع" لتحقيق هذا الهدف بنجاح. وهناك مشكلة أخرى مشتركة تتعلق بأموال الإغاثة الدولية، والتي تتمثل في توفر تلك الأموال في بداية الأزمة وإن كانت تتضاءل على المدى الطويل. ويمكن لصناع القرار وأصحاب الشأن أن يزيدوا من مساحة حوارهم حول التخطيط المالي طويل الأجل لأزمات اللاجئين.[13]

لا تمثل الوظائف والتعليم سوى جانب من الحل، إذ تمثل الحاجات النفسية والأمن المكونات الرئيسية، فقد شهد اللاجئون صدمة عند الهروب من بلدهم الأصلي، وغالبًا ما يتعرضون للإساءة والإذلال وانعدام الحيلة في مكان لجوئهم. ولذلك، يمثل هذا الجانب الباب الذي من المرجح أن تستغله الجماعات المسلحة للتدخل ومحاولة دفع السكان المعرضين للخطر إلى التطرف من خلال خطابات التمكين عبر العنف، والتي غالبًا ما تستهدف الشباب. ويمكن توفير الفرص للاجئين للمشاركة في إدارة شؤونهم الخاصة كأن يتم ذلك مثلاً من خلال إدارة المخيمات إذ يمكن لذلك أن يخفف من هذه المخاطر، ولكن شريطة ألا يخضع النظام للسيطرة عليه عن طريق نخبة مغلقة، أو زمرة من المسؤولين الفاسدين، أو الجماعات المتطرفة. ووجدت الدراسة التي أجرتها منظمة Mercy Corps أن خريجي التدريب المدني كانوا أكثر عرضة للانجراف نحو التطرف في مواجهة الإساءة من جانب السلطات أو فسادها (Mercy Corps، غير مؤرخ).

الآثار المترتبة على الوضع في سوريا

تبدو أزمة اللاجئين السوريين – والتي استمرت بالفعل لأكثر من أربع سنوات – في طريقها لتصبح إحدى هذه الحالات المستعصية على المدى الطويل، والتي من المتوقع أن يزيد فيها خطر التطرف استشهادًا بالأمثلة التاريخية. لقد استمر تدفق الناس للخروج من سوريا بوتيرة عالية خلال العام الماضي، ولكن هناك سببًا لبعض التفاؤل. فحتى الآن تجنب اللاجئون العديد من عوامل الخطر الأكثر ضراوة. وقامت الأمم المتحدة – ممثلة في كلٍ من المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – والجهات المانحة الرئيسية بوضع الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP)، والتي تعالج بشكل مباشر العديد من المخاطر المحتملة، مثل الاستياء في الأوساط المحلية (المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غير مؤرخ - b).[14] وتدعو الخطة إلى تصميم "نظام جديد لتقديم المعونة" وإزالة الحواجز بين مصادر التمويل المختلفة. ويطرح السؤال التالي نفسه: هل هذه الخطط مستدامة؟ هنا نلقي نظرة فاحصة على عوامل الخطر التاريخية في هذا السياق الحالي.

السياسات الإدارية والقانونية للبلد المستضيف

كما كان الحال في الحالات السابقة، يعتمد نجاح الخطة إلى حد كبير على تعاون الحكومة المستضيفة. وتختلف ظروف وسياسات البلدان المستضيفة الرئيسية، المتمثلة في لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر. فقد استقبلت لبنان والأردن أكبر عدد من اللاجئين مقارنة بعدد سكانها، وعلى الرغم من وجود مخيمات غير رسمية في لبنان وأخرى رسمية في الأردن، فقد استقرت الغالبية العظمى من اللاجئين بين عامة السكان. أما تركيا – التي تضم أكبر عدد من اللاجئين – بما في ذلك 22 مخيمًا مع وجود خطط لإقامة مخيمات أخرى في وقت سابق من هذا العام لاستيعاب تدفق المهاجرين الفارين من جراء القتال في كوباني – فقد سنّت في العام الماضي قانون الأجانب والحماية الدولية، كما سنّت تشريعات أخرى لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء في أراضيها (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، d، ص 58). أما في العراق، فإن حكومة إقليم كوردستان تتولى استضافة 97 في المئة من اللاجئين السوريين هناك، وتمنحهم حرية التنقل والحق في العمل، على الرغم من أنه من غير الواضح مدى تأثير الدور المتنامي لحكومة إقليم كوردستان في القتال ضد الدولة الإسلامية على الأولويات المستقبلية (المفوضيّة السامية

وفقًا للمقابلات التي انعقدت، فلم تشهد مرافق اللاجئين السوريين هذا النوع من العنف الذي شهدناه في السوابق التاريخية الأخرى، وكانت أجهزة الأمن المحلية قادرة على الوفاء بالتزاماتها في معظم الحالات.

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، d، ص 24، 31). وفي إطار برنامجها الإقليمي العام، تبذل المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودًا متضافرة لتسجيل المواليد من اللاجئين لمنع الأشخاص عديمي الجنسية في المستقبل.

ولم ينجح التخطيط في منع الأعمال السلبية من قبل الحكومات المستضيفة، حيث تفرض مصر اشتراطات صارمة للحصول على التأشيرة، ويواجه السوريون الذين يفتقرون إلى الوثائق احتمال الاعتقال طويل الأمد أو ترحيلهم إلى بلدان ثالثة (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، c، ص 18). وعمد لبنان في مايو/أيار 2015 إلى منع المفوضية من تسجيل أي لاجئ إضافي، وترك الوافدين الجدد في وضع معلق. في يناير/كانون الثاني 2013، أقدمت لبنان والأردن على الإغلاق الفعلي لحدودهما. وفي العام التالي، أوقفت الأردن اللاجئين الذين يحاولون مغادرة المخيمات ورافقتهم للعودة إليها.[15] ويعجز كلا البلدين عن الهروب من التورط في الصراع السوري. وكان النفوذ السوري في لبنان قويًا دائمًا، إذ توفر الجماعة الشيعية اللبنانية حزب الله دعمًا عسكريًا لنظام الأسد. في عام 2015، صعدّت الأردن ضرباتها الجوية ضد الدولة الإسلامية ردًا على قتلها لأحد الطيارين. وينجرف اللاجئون السورين في العراق خارج إقليم كوردستان إلى حرب داخلية مع العديد بين النازحين داخليًا بالفعل.

التنظيم السياسي والمسلح

يحاول المجتمع الدولي جاهدًا كشف الجماعات المسلحة وردعها، من خلال إجراء الدراسات وتوجيه الرسائل. في مخيمات في الأردن العام الماضي، أجرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أول تقييم لهما شمل الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وقامتا بتصميم ملصقات ومواد توعية أخرى لإقناع الأطفال والأسر على مقاومة الخطاب الساعي إلى التجنيد (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ- د، ص 36؛ وانظر أيضًا المواد الصادرة عن المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخة - b). وفي إطار الجهود الرامية إلى منع الاعتداء العسكري على الموارد المخصصة للمعونة وغيرها من صور الفساد الأخرى، فإنه يتم توزيع قسائم وبطاقات السحب الآلي على اللاجئين السوريين مباشرةً في معظم الحالات – سواء المقيمين في المخيمات أو المناطق الحضرية – لشراء المواد الغذائية والاستهلاكية، ويتم تسجيل بطاقات الهوية باستخدام البيانات البيومترية، مثل المسح الضوئي للقزحية.

ورغم ذلك، لم يتم القضاء على خطر تغلغل الجماعات المتشددة، ففي الأردن، هناك مجموعة أطلقت عليها المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اسم "المقاتلين السابقين" – وهم من المنشقين عن الجيش السوري، بعضهم من المرتبطين بالجيش السوري الحر، والآخر لا – كانت مقيمة في مخيم خاص منذ بداية الصراع السوري، وربما نبع ذلك من الاعتقاد بأنهم قد يحققون فائدة للأردن سواء سياسيًا أو عسكريًا في التعامل مع سوريا. ورغم ذلك، ففي أواخر عام 2014، قرر الأردن إغلاق المخيم ودمج أغلب اللاجئين البالغ عددهم من 2500 من الرجال في جموع اللاجئين في مخيمات الزعتري والأزرق، وكان السبب الظاهر لذلك هو منع تجميع صفوفهم أو لجمع شملهم مع أسرهم (العليمات، 2014). أما تركيا – فعلى اختلاف السياسة التي تتبعها أنقرة – فقد مثّلت دائمًا قاعدة معروفة لجماعات المعارضة السورية، بما في ذلك الدولة الإسلامية، ونقطة العبور للمتطوعين الأجانب. وفي السنوات السابقة، تبين من خلال

تقارير مرفوعة للأمين العام للأمم المتحدة أن العديد من الجماعات – بما في ذلك الجيش السوري الحر، وداعش (الدولة الإسلامية في العراق وسوريا/الشام)، وأحرار الشام، ووحدات حماية الشعب، وجبهة النصرة – كانت تسعى إلى تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا لأداء "أدوار قتالية وغير قتالية " (اليونيسف، غير مؤرخ).

الأمن

وفقًا للمقابلات التي انعقدت، فلم تشهد مرافق اللاجئين السوريين هذا النوع من العنف الذي شهدناه في السوابق التاريخية الأخرى، وكانت أجهزة الأمن المحلية قادرة على الوفاء بالتزاماتها في معظم الحالات. وعمدت المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرًا في دهوك بالعراق إلى عقد جلسات توعية حول حماية اللاجئين لأفراد من الشرطة بكوردستان، وقوات الأمن وحرس الحدود وإدارة الإقامة. أما في الأردن، فقد تم إطلاق جهد مشترك بين الوكالات تحت اسم حملة "أماني" في عام 2014 لرفع مستوى الوعي عن طريق المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية حول سبل حماية المجتمعات من العنف الجنساني وغيره من الأشكال الأخرى للعنف. وقد أنشأت الحكومة الأردنية مكتبًا لمحكمة شرعية كما حرصت على توفير وجود للشرطة الوطنية في مخيم الزعتري، مع ما يتبع ذلك من مرافق أخرى (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، d، ص 36). على الجانب السلبي، فقد وجدت منظمة للناشطين الإصلاحين اللبنانيين أن بعض البلديات الواقعة شمال لبنان التي تضررت بشدة من جراء الأزمة قد كونّت قوات أمن خاصة بها عمدت إلى الإساءة إلى اللاجئين.[16]

المأوى

تختلف ظروف المعيشة وتشمل المخيمات الريفية – مثل مخيم الزعتري في الأردن – وبعض مستوطنات الخيام غير الرسمية، كما هو الحال في لبنان، إلا أن 80-90٪ من اللاجئين استقروا بين السكان المحليين. وكما هو الحال في أي أزمة، تتمثل الصعوبة الأولى في المواقع الحضرية في تحديد هوية الناس وتسجيلهم ومنحهم فرص الحصول على السكن والخدمات. وتشير المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضًا إلى أنه في معظم المواقع الحضرية التي وصل السوريون إليها حاملين بعض المال، فقد أنفق السوريون المال وتحولوا إلى السكن غير اللائق (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، ج، ص. 16-17)، ووفقًا لتقرير صدر مؤخرًا عن الأردن فإن السوريين "يلجأون الآن أو معرضون لخطر اللجوء إلى اتباع الأساليب الأشد قسوة لمواجهة الظروف، بما في ذلك اللجوء إلى العمل في وظائف غير رسمية أو خطرة أو إرسال أفراد الأسرة (بمن فيهم الأطفال) إلى التسول" (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015a، ص 26). ويشوب إيجاد المأوى في أي مكان انعدام الاستقرار، ويواجه اللاجئون في البيئات غير الرسمية في لبنان خطر هدم مستوطناتهم العشوائية كما حدث هذا العام في فرنسا.

الأوضاع الاقتصادية المحلية والقدرة على التعايش

تسعى خطة 3RP إلى معالجة عبء اللاجئين على السكان في كل بلد، في البنية التحتية، والتعليم، والخدمات الصحية، وذلك في محاولة لتجنب هذا النوع من الاستياء الذي يقود إلى العنف. وفي عام 2014، تلقى أكثر من مليوني شخص في المجتمعات المتأثرة المساعدة المباشرة أو غير المباشرة. ففي الأردن، شملت تلك الجهود تحسين مرافق المياه والصرف الصحي، بما في ذلك ما هو منها في المدارس المحلية والأماكن العامة حول المخيمات، وإعادة تأهيل السكن مع دعم سداد الإيجار في المناطق الحضرية (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، د، ص 34). وفي مصر، خضع 135 مرفقًا من المرافق التعليمية لعمليات تجديد أو تمويل لأعمال الصيانة. وفي شمال العراق، يتم توفير التدريب المهني للسكان المحليين وكذلك اللاجئين (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة

تسعى خطة 3RP إلى التعامل مع عبء اللاجئين على السكان في كل بلد. . في محاولة لتجنب هذا النوع من الاستياء الذي يشجع على العنف.

لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، د، ص 19، 25). في لبنان في عام 2014، خرجت أنشطة بناء الثقة – والتي شملت تدريب "وكلاء التغيير" لخلق آليات لحل النزاعات وآليات للحوار، وتنفيذ مشاريع دعم للمجتمع المضيف – بنتائج "إيجابية" بشكل عام، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة. ومع ذلك، يقول التقرير: "في حين لا تزال حالات العنف محدودة، تشير التقديرات إلى أن هناك مستوى عاليًا من التوتر بين المجتمعات المستضيفة واللاجئين السوريين، مع إمكانية زيادة الاستقطاب، وهو ما يلقي الضوء على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في القطاع" (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، د، ص 55). وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لم تسمِ موقعًا بعينه، فقد شهدت أجزاء من شمال لبنان في العام الماضي اشتباكات عنيفة بين جماعات المعارضة السورية المسلحة، فضلاً عن التوترات بين السكان المحليين واللاجئين.

ظروف الشباب

التزم المجتمع الدولي بمبدأ "لا جيل ضائع"، بمعنى ألا تفوت على الأطفال السوريين فرصة التعليم أينما كانوا، مع تأهيلهم للعمل. وتتعاون معظم البلدان المستضيفة للاجئين. تتيسر للسوريين في العراق سبل دخول المدارس المحلية، وفي دهوك تم قبولهم في الجامعة، مع منحهم معاملة متساوية مع السكان المحليين، وفقًا للكلية. ويتم إجراء تقييمات لاحتياجات سوق العمل هناك (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، d، ص 25). كما تلقى اللاجئون منحًا تعليمية في مصر تصل إلى المستوى الجامعي. وفي الأردن في عام 2014، تم تحقيق أهداف المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعليم "ما بعد الأساسي" والعالي وكذلك التدريب على "المهارات الحياتية" للشباب الذين تجاوزوا سن المدرسة أو غير قادرين على الحصول على التعليم. كما أتيحت لبعض الشباب فرصة الحصول على المشورة النفسية والاجتماعية (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، d، ص. 38-39).

وكانت هناك انتكاسات للشباب اللاجئين في عام 2014، رغم ذلك، فكان تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين في منتصف السنة في العراق يعني أن مرافق المدرسة قد تم تحويلها في كثير من الأحيان إلى ملاجئ، كما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في بعض المناطق يضطر الآباء إلى سحب أطفالهم من المدرسة. علاوة على ذلك، فقد انخفض تمويل التعليم في مصر مع ندرة فرص العمل. وفي لبنان، تيسر لعدد قليل نسبيًا من أطفال اللاجئين السوريين الحصول على التعليم (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، c، ص 16-17، 27، 50).

ولعل أشد ما يقلق هو ما تبين من خلال المقابلات التي أجرتها اليونيسيف لعشرة أطفال في مخيم الزعتري (اثنان منهم حاولا الهروب بشكل فعلي) في إطار دراستها للأطفال والجماعات المسلحة، فقد وجدت أن الأطفال يريدون الانضمام إلى جماعات مسلحة مثل الجيش السوري الحر. وقدّم الأطفال أسبابًا سياسية أو قومية، ولكن اشتكوا أيضًا من أن الوضع في المخيم كان خاضعًا لقيود خانقة ويسوده الملل، مع عدم وجود فرص تعليمية (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، د، ص 36؛ وانظر أيضا المفوضية، غير مؤرخ - b).

وضع خطط إقليمية مستدامة لتفادي وقوع التطرف

على الرغم من الوفاء بأغلب الاحتياجات الإنسانية الأساسية للأزمة السورية، فقد ابتليت عدة برامج تابعة للأمم المتحدة في سوريا بنقص التمويل وضعف الأداء، والتي كانت تسير على الطريق الصحيح للتخفيف من عوامل الخطر التاريخية التي حددناها لولا ظهور تلك المشكلات. واعتبارًا من 24 أبريل/نيسان 2015، كانت خطة 3RP تُموّل فقط بنسبة 19 في المئة (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غير مؤرخ - أ). والمثير للدهشة، بالنظر إلى وضع تركيا كمستضيف لأكبر عدد من اللاجئين، ففي عام 2014 (كما هو الحال في السنوات السابقة) كانت تركيا هي البلد الأقل تمويلاً في المنطقة بنسبة 39 في المئة. وامتد هذا الرقم حتى إلى سبل العيش والتعليم وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي (المفوضيّة، غير مؤرخ، d، ص. 58-59). وقد حُرم أكثر من نصف الأطفال اللاجئين من التعليم في جميع أنحاء المنطقة خلال العام الماضي. على الرغم من أن قدرة المجتمع على التعايش هي الهدف

الرئيسي من الخطة الإقليمية – كما أنها وسيلة لنبذ العنف – فاعتبارًا من أواخر العام الماضي، استوفيت 10 في المئة فقط من الأهداف المتعلقة بالمساعدة في تقديم فرص العمل، وإدرار الدخل، وتطوير الأعمال، في حين ألحق الصراع بدوره أضرارًا بالغة بالجوانب الاقتصادية والتجارة والاستثمار للبلدان المستضيفة " (المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ، د، ص 7-11). وقد زاد ذلك من مستويات التوتر المحلية والميل إلى النظر إلى اللاجئين كخطر أمني متأصل. ففي معرض التعليق على المواقف الأردنية الأخيرة، قال أحد الأشخاص الذين تمت استضافتهم في مقابلة: "يُعزى كل شيء إليهم [اللاجئين]، ولكن إذا سألت عن أمثلة محددة فلا تجد ردًا."[17]

في نهاية مارس/آذار 2015، حصل مؤتمر المانحين الدولي الثالث للأزمة في سوريا (الكويت 3) على زيادات كبيرة في حجم الالتزامات المخصصة لعاميّ 2015 و 2016 من المانحين الرئيسيين، بزيادة قدرها 1.2 مليار دولار، أي ما مجموعه 3.6 مليار دولار. تعهدت واشنطن وحدها بأداء مبلغ 507 ملايين دولار، وهو أكبر مبلغ. وعلى الرغم من أن هدف الأمم المتحدة كان الوصول إلى 8.4 مليار دولار، فإن التعهدات المقدمة وفقًا لمفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أظهرت بشكل عام الدعم لطرح برامج أكثر مرونة وتكامل من خطة 3RP مقارنة بالأساليب المتبعة في السابق للتعامل مع أزمات اللاجئين. وسوف تستمر بالتوازي الأنواع الأخرى من جهود التبرعات (مفوضيّة شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غير مؤرخ b).

توصف دراستنا للحالات التاريخية بأنها دراسة أولية، إذ أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل للوقوف على الممارسات الفضلى المتبعة للتعامل وبسرعة مع حالات الطوارئ المتنامية والمتعلقة باللاجئين لمنع الجماعات المسلحة من كسب النفوذ، وضمان تعاون البلدان المستضيفة، وموازنة التمويل للبرامج، كما هو الحال مع البرامج الموجهة لدعم الشباب إلى جانب غيرها من المتطلبات. وما يتضح من خلال الحالات هو أن دفع اللاجئين للتطرف ليس أمرًا مسلمًا به، ولابد لمنعه من اتباع نوعية حزم التدابير التي تستهدفها خطة 3RP. ولا سبيل للتركيز على جانب واحد بعينه لتجنب التطرف، فنحن نعلم أن تضييق الخناق على اللاجئين في عدة جوانب في نفس الوقت سيزيد من المخاطر. وبطبيعة الحال، تصل احتياجات الأزمة واحتياجات اللاجئين الأفراد، والعبء الواقع على البلدان المستضيفة إلى مستويات بالغة، ومن المرجح أن يتجاوز التمويل الكامل قدرة المجتمع الدولي على الوفاء به. ويعني ذلك أن الخيارات المتاحة للاجئين ستتقلص بلا أدنى شك.

وما يمكن للولايات المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية القيام به هو محاولة إثناء الدول المضيفة عن الوقوع في الفخاخ القديمة، مثل إزاحة اللاجئين إلى المناطق النائية التي ينعدم فيها القانون. وينبغي أن تعتمد جهود الاستجابة الدولية للمواقف الطارئة سريعة التفاقم على رصيد الخبرة في التعامل مع التشدد المسلح والإرهاب، وليس فقط على تقديم المساعدات الإنسانية، سعيًا لمنع وصول الجماعات المسلحة الحالية أو السابقة إلى "اللاجئين". ويمكن للأوساط المانحة أن تدقق النظر في الاتهامات الصادرة عن البلدان المستضيفة حول التهديد الذي يمثله اللاجئون، لتجنب التغاضي عن غير قصد عن التحيزات القائمة ضد اللاجئين. وعلى تلك الأوساط أن تفكر مليًا قبل الانزلاق إلى خفض الميزانيات لمجرد أن الوضع قد "طال أمده" – فلقد استمرت معظم أزمات اللاجئين أطول مما كان متوقعًا – وتبني أسلوب أدق من أسلوبها الحالي للوقوف على البرامج الأصغر نطاقًا – مثل التعليم ما بعد الأساسي والتدريب – والتي تحقق نجاحًا فعليًا. فكما شدّد الخبراء الذين تحدثنا معهم، فإن هذا النهج يتطلب التعاون بين المنظمات التي غالبًا ما تتنافس فيما بينها. تحاول البرامج الموجهة إلى سوريا تجنب الأخطار المعروفة، ولكن ظلال المواقف القديمة لا تزال قائمة ويجب أن تثار ويتم معالجتها وجهًا لوجه للتأكد من أن مشكلات التشدد المسلح والإرهاب التي أعقبت أزمات اللاجئين الماضية لن تحدث هذه المرة.

ملاحظات

[1] تسارع التدفق بمعدل كبير من منتصف عام 2014. ويستضيف لبنان ما يقرب من 1.2 مليون لاجئ فيما يستضيف الأردن أكثر من 600,000. ولا يشمل هذا الرقم الصادر من لبنان اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، فمنهم 80,000 فروا من سوريا بدورهم، ويتم التعامل معهم من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا).

[2] عقد المؤلفون مقابلات مع ست متخصصين في شؤون اللاجئين من ذوي خلفيات متنوعة، بما في ذلك التدريس الأكاديمي والكتابة والعمل مع الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مباشرة مع اللاجئين. ويشمل رصيدهم من الخبرة الجماعية منطقة جنوب شرق آسيا والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط، بما في ذلك البلدان الجارة لسوريا. ونظرًا لأن معظم هؤلاء الأفراد قد أعربوا عن رغبتهم في عدم الكشف عن أسمائهم، فقد اختار المؤلفون عدم تسمية أي منهم.

[3] عمد الأردن بشكل متزايد إلى فرض الإقامة في المخيمات في ديسمبر/كانون الأول 2014. اعتبارًا من يوليو/تموز 2012، صدر قرار رسمي بمنع السوريين من العيش خارج المخيمات، بينما في السابق كان يمكن كفالتهم للعيش في وسط المجتمع، وذلك وفقًا لما صدر عن مدير لمشروع في إحدى الجامعات يركز على قضايا أزمة اللاجئين والهجرة، بما في ذلك العمل مباشرةً مع قطاعات اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط، حيث قد وضع ضيف المقابلة برامج لرصد اللاجئين (مقابلة مع مدير للمشروع، 16 مارس/آذار 2015).

[4] تنص اتفاقية اللاجئين الموقعة عام 1951 على أن اللاجئ هو بحكم خوفه المبرر من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، انتقل إلى خارج البلد الذي يحمل جنسيته، وغير قادر على، أو بسبب ذلك الخوف، غير مستعد ليستظل بحماية ذلك البلد "(المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير مؤرخ - أ).

[5] مقابلة مع خبير في منطقة وسط أفريقيا والقرن الأفريقي، والذي نشر في العقد الماضي مجموعة واسعة من المقالات حول قضايا اللاجئين، بما في ذلك حركات الهجرة للاجئين، وسياسات إدارة الشؤون المحلية للاجئين وقضايا حقوق الإنسان، 29 يناير/كانون الثاني 2015. انظر أيضا هاربفيكن وليشر (2013، ص 89-119): يقف المؤلفان على ثلاث طرق يتبعها المسلحون لضمان الالتزام: التنشئة الاجتماعية للسكان، والسيطرة على توزيع الموارد، و"الفخ الأمني" لضمان عدم هروب الأفراد دون المخاطرة بحياتهم.

[6] مقابلة مع أكاديمي متخصص في قضايا اللاجئين في أفريقيا والشرق الأوسط، 21 يناير/كانون الثاني 2015.

[7] مقابلة مع خبير في منطقة وسط أفريقيا، 29 يناير/كانون الثاني 2015.

[8] مقابلة مع خبير في منطقة وسط أفريقيا، 29 يناير/كانون الثاني 2015.

[9] مقابلة مع مدير تقني خبير بأحد المراكز الدولية للاجئين، يتخصص في تيسير سبل حصول اللاجئين على العمل والتعليم، 9 مارس/آذار 2015.

[10] مقابلة مع الخبير الذي قام بتحليل أزمات اللاجئين في شرق وجنوب شرق آسيا وأفريقيا لأكثر من عقد من الزمان، وله خبرة واسعة من خلال السفر والعمل مباشرةً مع اللاجئين في أكثر من 30 بلدًا، 28 يناير/كانون الثاني 2015.

[11] مقابلة مع مدير تقني لأحد مراكز اللاجئين، 9 مارس/آذار 2015.

[12] مقابلات مع مدير تقني لأحد مراكز اللاجئين، 9 مارس/آذار 2015، وهو أستاذ جامعي عكف على البحث في عمليات بناء السلام وتسوية النزاعات المتعلقة باللاجئين بالتشاور مع المنظمات الدولية البارزة مثل المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع التركيز بشكل رئيسي على القرن الأفريقي وتايلاند، 12 و19 فبراير/شباط 2015.

[13] مقابلات أجريت مع خبير في أزمات اللاجئين، في 28 يناير/كانون الثاني 2015، وهو أستاذ جامعي، في 12 و19 فبراير/شباط 2015؛ والمدير التقني لمركز للاجئين، 9 مارس/آذار 2015.

[14] تتناول *خطة الاستجابة الاستراتيجية* الاحتياجات الإنسانية الحادة داخل سوريا لتحقيق الأهداف التالية: (أ) تعزيز حماية المتضررين والوصول إليهم وفقًا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي (IHL) والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL)؛ (ب) توفير المساعدات الإنسانية للمحتاجين لإنقاذ أرواحهم، وإعطاء الأولوية للأكثر ضعفًا، (جـ) تعزيز القدرة على التكيف، وسبل العيش، وتجاوز آثار الأزمة مبكرًا من خلال المجتمعات والمؤسسات؛ (د) تعزيز سبل التنسيق من خلال تعزيز التخطيط المشترك، وإدارة المعلومات والاتصالات والإشراف المنتظم. و(هـ) تعزيز قدرة استجابة جميع الجهات الفاعلة الإنسانية لمساعدة المحتاجين في سوريا، لا سيما الشركاء والمجتمعات المحلية (الفريق القُطري الإنساني، 2014).

[15] مقابلة مع مدير المشروع، 16 مارس/آذار 2015.

[16] وفقًا للمنظمة غير الحكومية Beyond Reform and Development، "فقد تولت البلديات اللبنانية في هذه المناطق المسائل الأمنية بنفسها من خلال قيامها مؤخرًا بتجنيد ما بين 150 و 200 من رجال الشرطة الذين تم توظيفهم وتسليحهم من أجل ترويع اللاجئين السوريين. ويمكن لهذا الوضع أن يكون مرشحًا للانفجار الشديد على المدى القصير ". وفقًا للمفتي (2015، ص 9).

[17] مقابلة مع مدير المشروع، 16 مارس/آذار 2015.

المراجع

al-'Alimat, Husayn, "Ighlaq Mukhayyim 'al-Rajihi' lil-munshiqqin 'an al-jaysh al-nizami al-suri," *Al-Haqiqah al-Dawliyah*, December 11, 2014. As of September 1, 2015:
http://factjo.com/pages/newsdetails.aspx?id=73356

Allen, Karen, "Al-Shabaab Recruiting in Kenyan Towns," BBC News, April 16, 2015. As of September 1, 2015:
http://www.bbc.com/news/world-africa/32329518?utm_%20source=April+17+2015+EN&utm_campaign=4%2F17%2F2015&utm_%20medium=email

Azad, Ashraful, and Fareha Jasmin, "Durable Solutions to the Protracted Refugee Situation: The Case of Rohingyas in Bangladesh," *Journal of Indian Research*, Vol. 1, No. 4, 2013, pp. 25–35.

Crisp, Jeff, "A State of Insecurity: The Political Economy of Violence in Kenya's Refugee Camps," *African Affairs*, Vol. 99, 2000, pp. 601–632.

Danish Immigration Service, *Rohingya Refugees in Bangladesh and Thailand*, Copenhagen, 2011. As of September 1, 2015:
http://www.nyidanmark.dk/NR/rdonlyres/B08D8B44-5322-4C2F-9604-44F6C340167A/0/FactfindingrapportRohingya180411.pdf

Della Porta, Donatella, "Leftwing Terrorism in Italy," in Martha Crenshaw, ed., *Terrorism in Context*, University Park: Pennsylvania State University Press, 1995, pp. 105–159.

Dupree, Louis, "Afghanistan in 1983: And Still No Solution," *Asian Survey*, Vol. 24, No. 2, February 1983.

Farr, Grant M., "The Impact of the Afghan Refugees on Pakistan," in Craig Baxter, ed., *Politics in Pakistan: the Stability of the Zia Regime*, Middle East Institute, May 13, 1985.

Haqqani, Husain, *Between Mosque and Military*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2005.

Harpviken, Kristian Berg, and Sarah Kenyon Lischer, "Refugee Militancy in Exile and Upon Return in Afghanistan and Rwanda," in Jeffrey T. Checkel, ed., *Transnational Dynamics of Civil War,* Cambridge, UK: Cambridge, 2013.

Helmus, Todd, "How and Why Some People Become Terrorists," in Paul K. Davis and Kim Cragin, eds., *Social Science for Counterterrorism: Putting the Pieces Together*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-849-OSD, 2009, pp. 90–94. As of September 1, 2015:
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG849.html

Humanitarian Country Team, *2015 Strategic Response Plan: Syrian Arab Republic, Humanitarian Response*, December 2014. As of September 1, 2015:
https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/2015_SRP_Syria_EN_AdvanceCopy_171214.pdf

Khalili, Laleh, "Heroic and Tragic Pasts: Mnemonic Narratives in the Palestinian Refugee Camps 1," *Critical Sociology*, Vol. 33, No. 4, 2007, pp. 731–759.

Knudsen, Are, "Islamism in the Diaspora: Palestinian Refugees in Lebanon," *Journal of Refugee Studies*, Vol. 18, No. 2, 2005, pp. 216–234.

Langenkamp, Daniel, "The Victory of Expediency: Afghan Refugees and Pakistan in the 1990s," *Fletcher Forum of World Affairs*, Vol. 27, No. 2, 2003, p. 229.

Lischer, Sarah Kenyon, *Dangerous Sanctuaries: Refugee Camps, Civil War, and the Dilemmas of Humanitarian Aid*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2006.

Loescher, Gil, and James Milner, "The Long Road Home: Protracted Refugee Situations in Africa," *Survival: Global Politics and Strategy*, Vol. 47, No. 2, June 1, 2005. As of August 31, 2015:
http://www.iiss.org/en/publications/survival/sections/2005-9d59/survival--global-politics-and-strategy-summer-2005-3623/07-loescher-18a3

Martin-Rayo, Francisco, *Countering Radicalization in Refugee Camps: How Education Can Help Defeat AQAP*, working paper, Dubai Initiative, Belfer Center for Science and international Affairs, June 2011. As of September 1, 2015:
http://live.belfercenter.org/files/Countering_radicalization-Martin-Rayo.pdf

Mercy Corps, *Youth and Consequences: Unemployment, Injustice and Violence*, undated. As of June 8, 2015:
https://www.mercycorps.org/research-resources/youth-consequences-unemployment-injustice-and-violence

El Mufti, Karim, "Civil Society's Role in Security Sector Reform in Lebanon: An Asymmetric Partnership Despite a Growing Working Relationship with Security Services," background paper, International Alert, February 2015.

al-Qdah, Talal, and Marie Lacroix, "Iraqi Refugees in Jordan: Lessons for Practice with Refugees Globally," *International Social Work*, Vol. 54, No. 4, 2011, pp. 521–534.

Quick, Diana, "Helping Refugees Prepare for Life Outside of a Refugee Camp," Women's Refugee Commission, January 17, 2011. As of August 31, 2015:
https://womensrefugeecommission.org/blog/1091-helping-refugees-prepare-for-life-outside-of-a-refugee-camp

Selth, Andrew, "Burma's Muslims and the War on Terror," *Studies in Conflict and Terrorism*, Vol. 27, 2004, pp. 107–126.

———, *Syria Regional Refugee Response*, "Inter-Agency Information Sharing Portal," last updated August 29, 2015b. As of June 8, 2015:
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php#_ga=1.30700863.1634818285.1415115715

United Nations High Commissioner for Refugees and United Nations Development Program, *3 RP 2015 Regional Refugee and Resilience Plan*, undated-a. As of April 24, 2015:
http://www.3rpsyriacrisis.org

———, *Regional Refugee and Resilience Plan 2015-2016*, "3RP: A Strategic Shift," undated-b. As of June 8, 2015:
http://www.3rpsyriacrisis.org/the-3rp/

United Nations Relief and Works Agency, "Where We Work: Jordan," July 1, 2014. As of June 8, 2015:
http://www.unrwa.org/where-we-work/jordan

UNRWA—*See* United Nations Relief and Works Agency.

Yusuf, Mohammed, "Kenya's Leaders Debate Whether to Keep Troops in Somalia," Voice of America, April 16, 2015. As of September 1, 2015:
http://www.voanews.com/content/kenyas-leaders-divided-presence-troops-somalia/2722598.html?utm_source=April+17+2015+EN&utm_campaign=4%2F17%2F2015&utm_medium=email

Sogge, Erling Lorentzen, *The Local Politics of Global Jihad: A Study on the Evolution of Militant Islamism in the Palestinian Refugee Camp of Ain al-Hilwe*, master's thesis, University of Oslo, 2014.

Stranahan, Patricia, "Radicalization of Refugees: Communist Party Activity in Wartime Shanghai's Displaced Persons Camps," *Modern China*, Vol. 26, No. 2, April 2000, pp. 166–193.

Straziuso, Jason, and Tom Odula, "Westgate Mall Attacker Lived in Kenya Refugee Camp," Associated Press, November 11, 2013. As of September 1, 2015:
http://bigstory.ap.org/article/westgate-mall-attacker-lived-kenya-refugee-camp

Tiltnes, Åge A., ed., *Palestinian Refugees in Syria: Human Capital, Economic Resources, and Living Conditions,* Oslo, Norway: Fafo, Report 514, 2006.

UNHCR—*See* United Nations High Commissioner for Refugees.

UNICEF—*See* United Nations Children's Fund.

United Nations Children's Fund, "Recruitment and Use of Children—The Need for Response in Jordan," briefing, undated. As of June 8, 2015:
data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=7547

United Nations High Commissioner for Refugees, "Flowing Across Borders," undated-a. As of June 8, 2015:
http://www.unhcr.org/pages/49c3646c125.html

———, *Syria Regional Refugee Response*, "Child Protection Sub Working Group—Jordan," undated-b. As of June 8, 2015:
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/working_group.php?Country=107&Id=27

———, *Syria Regional Response Plan Six (RRP6): Annual Report, 2014,* undated-c. As of June 8, 2015:
http://www.data.unhcr.org/syria-rrp6/regional.php

———, "Urban Refugees: Trying to Get By in the City," undated-d. As of June 8, 2015:
http://www.unhcr.org/pages/4b0e4cba6.html

———, "Media Backgrounder: Responding to a Growing Challenge—Protecting Refugees in Towns and Cities," December 7, 2009. As of August 29, 2015:
http://www.unhcr.org/4b1cbbda9.html

———, "Jordan Refugee Response, Vulnerability Assessment Framework (VAF): Baseline Survey," May 21, 2015a. As of June 8, 2015:
http://m.reliefweb.int/report/1000396/jordan/jordan-refugee-response-vulnerability-assessment-framework-baseline-survey-may-2015

نبذة عن المنظور التحليلي

يتناول هذا المنظور تسع حالات تاريخية في الشرق الأوسط والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث فرَّ مواطنوا هذه المناطق من الصراع العنيف أو القمع، ويكتمل المنظور بفحص أربع حالات إضافية بشكل أكثر إيجازًا، لتحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في نشوء الميليشيات المسلحة ذات الدوافع الأيديولوجية بين اللاجئين. ما نوع التدخلات الحكومية أو غير الحكومية الأقدر على منع التطرف، والذي يُعرف بأنه الالتزام بالأيديولوجيات التي تتبنى العنف؟ ما العوامل التي تسهم في المشكلة؟ ما هي المخاطر التي تظهر عند تطبيق هذه العوامل على أزمات الشرق الأوسط الحالية؟ هذه دراسة أولية استكشافية لا تسعى إلى الشمول في دراسة الحالات التاريخية أو إظهار جميع المتغيرات. وإنما يتمثّل هدفنا في تحفيز القائمين على وضع السياسات والتخطيط لها على نقل مناقشة تطرف اللاجئين من مرحلة الافتراضات إلى إجراء دراسة أكثر منهجية ودقة لعوامل الخطر الرئيسية وطرق التخفيف منها. وقد نهل فريق المشروع من منظمات أكاديمية وغير حكومية ومراجع صادرة عن الأمم المتحدة بشأن النزاعات المختارة، وأجرى مقابلات مع مجموعة صغيرة من الأخصائيين الحاليين أو السابقين في شؤون اللاجئين من عدة تخصصات ممن درسوا وتراكمت لديهم خبرة في الحالات التاريخية أو من خلال مجموعة من المشكلات الرئيسية تم التمعن فيها من خلال المصنفات.

ويعرب فريق البحث في مؤسسة RAND عن امتنانه للأخصائيين من الجامعات والمنظمات غير الحكومية ممن التقينا بهم والذين عرضوا وقتهم ومعرفتهم بموضوع قد تشوبه الحساسية ليضعونا على ما نأمل أن يكون الطريق الصحيح لفهم مشكلة التطرف في هذا السياق. كما عادوا إلينا في وقت لاحق باقتراحات لمؤلفات ومراجع أخرى للبحث والتي أثبتت أنها مثمرة جدًا. ونود أيضا أن نشكر الزملاء في RAND الذين تعاملوا مع قضايا اللاجئين أو التطرف وقدموا رؤىً لا تقدر بثمن. لا يمكننا أن نوافي المراجعين "فون بيشوب" (Vaughn Bishop) و"ماري تيغ" (Mary Tighe) حقهما من الشكر، ليس فقط لرؤيتهما الثاقبة في الوقوف على هفوات هذه الدراسة، وإنما أيضًا لتقديم تغييرات محددة كانت كفيلة بنقل الدراسة إلى مستوى ما كنا لنبلغه من دون إسهاماتهما. أما عن أي عيوب لا تزال قائمة فنحن وحدنا من نتحمل مسؤوليتها.

وقد رعت حكومة الولايات المتحدة هذه الدراسة، وقد تم إجراؤها داخل مركز سياسات الاستخبارات التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدرالي وبرعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحّدة وقوّات البحرية وقوّات مشاة البحريّة ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع.

لمزيد من المعلومات حول مركز سياسات الاستخبارات في RAND، يرجى مراجعة http://www.rand.org/nsrd/ndri/centers/intel.html أو الاتصال بالمدير (معلومات الاتصال متوفرة على صفحة الويب).

نبذة عن المؤلفين

"باربرا سود" (Barbara Sude) عالمة سياسية بارزة في مؤسسة RAND. وقد انضمت إلى RAND بعد أكثر من 30 عامًا مع الحكومة الأمريكية، حيث تخصصت في التحليلات المتعلقة بالبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب.

"ديفيد ستيبنز" (David Stebbins) و**"سارة ويلانت" (Sarah Weilant)** هما زميلان باحثان في مؤسسة RAND.

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.rand.org/t/pe166.



www.rand.org

Arabic Translation for: *«Lessening the Risk of Refugee Radicalization»*
PE-166/1-OSD (2015)